أثر تطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي على البرامج الأكاديمية دراسة ميدانية لقياس آراء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة

دكتور/ ياسر أحمد الطيب(*)

١. المقدمة :

في السنوات القليلة الماضية ومع بداية القرن الواحد والعشرون، شهدت المنطقة العربية بصفة عامة ومملكة البحرين بصفة خاصة معدل نمو غير مسبوق لإنشاء الجامعات و المعاهد العليا الخاصة و ظهرت تبعا لذلك التخصصات التعليمية الجديدة وتنوعت البرامج الأكاديمية التي قدمت مجموعة متعددة من المخرجات التعليمية والمهارات للطلبة الدارسين بهذه الجامعات. وتبعا لذلك اتجهت معظم الدول العربية و منها مملكة البحرين إلى إنشاء و تفعيل هيئات وطنية لضمان جودة البرامج الأكاديمية وفقاً لاحتياجات سوق العمل و المعايير الدولية والإقليمية و الوطنية (العلوي ٢٠١٣، يوسف ٢٠١٣). لذا فإن الجامعات الخاصة بمملكة البحرين تخضع بصفة دورية للمساءلة العامة من قبل هيئة ضمان الجودة الوطنية ومن خلال تقييم دوري لمدى جودة برامجها وبصورة موضوعية. ومن هنا كان على هذه الجامعات الخاصة إعادة النظر وتحديث برامجها الأكاديمية وأهدافها ومخرجات تعليمها من خلال وحدات ومراكز ضمان الجودة بها والتأكيد على وضع وتطبيق نظام متكامل لضمان الجودة والذي يساهم في منع وقوع الأخطاء وتقديم البرامج الأكاديمية بصورة مطابقة للمعايير والمواصفات المطلوبة. وتكمن مشكلة هذه الدراسة في تحديد أثر تطبيق الجامعات الخاصة بصفة عامة للمعايير الوطنية لضمان

(*) أستاذ إدارة الأعمال المساعد- جامعة العلوم التطبيقية- مملكة البحرين.

جودة التعليم على جودة برامجها الأكاديمية. ولما كان القائمين بتدريس هذه البرامج جزء لا يتجزأ من عملية تطبيق هذه المعايير فأن الدراسة تهدف إلى قياس واستقصاء آراء أعضاء هيئة التدريس نحو مدى التطبيق الفعلي لهذه المعايير ميدانياً وأثر ذلك على جودة البرنامج الأكاديمي. وترتبط أهمية هذه الدراسة مباشرة بأهمية موضوع تطوير وتحسين التعليم الخاص كأحد المرتكزات العلمية بمنظومة التعليم العالي بالدول العربية عامة ومملكة البحرين خاصة. وتساهم نتائج هذه الدراسة في زيادة إدراك العاملين بالجامعات الخاصة وخاصة أعضاء هيئة التدريس بها بأهمية تطبيق المعايير الخاصة بضمان جودة البرامج الأكاديمية بها وضرورة بناء وتطوير نظام فعال لضمان الجودة بصفة مستمرة.

٢. مشكلة الدراسة :

تنبع مشكلة هذه الدراسة من واقع التحديات العالمية، الإقليمية والوطنية المحلية التي تواجه التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين وذلك لضمان جودة البرامج الأكاديمية التي يقدمها هذا القطاع الحيوي المهم (يوسف ٢٠١٣). ويمكن قراءة بعض هذه التحديات خاصة الوطنية منها على النحو التالي:

أولاً: ضرورة ضمان جودة التعليم الجامعي الخاص بكافة برامجه الأكاديمية بمملكة البحرين بما ينسجم مع المعايير العالمية، الإقليمية والوطنية المحلية وأفضل الممارسات.

ثانياً: تفويض هيئة ضمان الجودة الوطنية بمراجعة جودة البرامج الأكاديمية في ضوء المؤشرات والمعايير الوطنية.

ثالثاً: عقد مراجعات دورية بواسطة الهيئة الوطنية وما تختاره من خبراء لضمان تحقيق الحد الأدنى من المعايير الوطنية.

رابعاً: تحديد الممارسات الجيدة أينما وجدت عالمياً، إقليمياً ووطنياً ونشرها بين الجامعات الحكومية والخاصة على حد سواء.

خامساً: إصدار تقارير معلنة حول مراجعة البرامج الأكاديمية وبها أحكاماً بخصوص تلبية هذه البرامج للحد الأدنى المقبول من المعايير الوطنية إلى جانب التحسينات المقترحة.ويمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية استناداً إلى واقع التحديات المشار إليها سالفاً والتي تواجه الجامعات الخاصة في سعيها الدائم الي تحقيق المتطلبات الوطنية وتحسين جودة برامجها التعليمية على النحو التالي: تحديد أثر التزام الجامعات الخاصة البحرينية بالمعايير الوطنية لضمان التعليم الجامعي على جودة البرامج الأكاديمية التي تقدمها من خلال قياس آراء أعضاء هيئة التدريس لمدى اثر تطبيق المعايير الأربعة التالية:

المعيار الأول: مدى ملائمة البرنامج.

المعيار الثاني: كفاءة البرنامج .

المعيار الثالث: الخصائص الأكاديمية لخريجي البرنامج.

المعيار الرابع: فاعلية إدارة جودة البرنامج.

كما يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات الثلاثة الرئيسية التالية :

١. ما هو مستوى الالتزام بتطبيق المعايير الوطنية بالجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ؟

٢. ما هو مستوى جودة البرامج الأكاديمية بالجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

٣.ما هو أثر التزام الجامعات الخاصة بمملكة البحرين بتطبيق المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم الجامعي على جودة البرامج الأكاديمية التي تقدمها؟ وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية على النحو التالي:

٣. ١. ما هو أثر تطبيق المعايير الوطنية المتعلقة بملائمة البرامج على جودة البرنامج الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ؟

٣. ٢. ما هو أثر تطبيق المعايير الوطنية المتعلقة بكفاءة البرامج على جودة البرنامج الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

٣. ٣. ما هو أثر تطبيق المعايير الوطنية المتعلقة بالخصائص الأكاديمية للخريجين على جودة البرنامج الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

٣. ٤. ما هو أثر تطبيق المعايير الوطنية المتعلقة بفاعلية إدارة الجودة على جودة البرنامج الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ؟

٣. أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة لتحقيق الهدف الرئيسي التالي:

قياس أثر التزام الجامعات الخاصة بمملكة البحرين– بالمعايير الوطنية على جودة البرامج الأكاديمية المقدمة بها. كما تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

أولاً: تعريف المعايير الوطنية الأربعة المرتبطة بضمان جودة البرامج الأكاديمية من حيث مفهوم مدى ملائمة البرنامج، كفاءة البرنامج، الخصائص الأكاديمية لخريجي البرنامج وأخيراً مفهوم فاعلية إدارة الجودة.

ثانياً: قياس آراء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة نحو مدى تطبيق المعايير الوطنية وأثره على جودة البرامج.

ثالثاً: بيان درجة الاختلاف في آراء أعضاء هيئة التدريس تبعا لاختلاف (الدرجة الأكاديمية لهم ونوع البرنامج).

٤. أهمية الدراسة :

أولاً: تقديم رؤية علمية وعملية واضحة لإدارة الجامعات الخاصة ومتخذي القرار بها عن مدى تطبيق المعايير الوطنية وأثرها على جودة البرامج الأكاديمية بها.

ثانياً: تزويد إدارة الجامعات الخاصة بتصور لكافة المتطلبات الواجب توافرها لمساعدة أعضاء هيئة التدريس في تطبيق المعايير الوطنية.

ثالثاً: تعزيز اتجاهات أعضاء هيئة التدريس الإيجابية نحو المعايير الوطنية والتعامل مع الاتجاهات السلبية وتعديلها من خلال تقديم بعض التوصيات المساعدة.

٥. الإطار النظري للدراسة :

أولاً: مفهوم الرأي أو الآراء:

ويقصد بها في هذه الدراسة الدرجة التي تحصل عليه كل مفردة من مفردات مجتمع الدراسة (كل عضو هيئة تدريس) على الأستبانة (قائمة الاستقصاء) وهذه

الدرجة يتحدد من خلالها مدى القبول أو الحيدة أو الرفض لمدى التطبيق الفعلي لكل معيار من المعايير الوطنية الأربعة وأثر ذلك على جودة البرامج الأكاديمية بالجامعات الخاصة (علام ٢٠١٢).

ثانياً: مفهوم أعضاء هيئة التدريس:

ويقصد بهم في هذه الدراسة جميع أعضاء الهيئة التدريسية بكافة الرتب والتصنيف الأكاديمي (سواء أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد أو محاضر) وهم الذين يقومون بالتدريس في الجامعات الخاصة وفي جميع كلياتها الثلاثة سواء من لهم دوام كلى أو جزئي خلال الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي ٢٠١٤-٢٠١٥م.

ثالثاً: مفهوم المعيار /المعايير:

المعيار عامة هو المقياس الذي يُحتكم إليه كأساس أو ركيزة للمقارنة، التقدير وأخيراً التقييم. ويقصد بالمعايير في هذه الدراسة هي المواصفات اللازمة للبرنامج الأكاديمي الخاص لتصنيفه والحكم عليه بالجيد أو الجدير بالثقة وتعتبر هذه المواصفات هي الضمان الرئيسي لجودة هذا البرنامج ومؤشراً على زيادة فاعليته وقدرته على المنافسة عالمياً، إقليمياً ووطنياً محلياً (دليل ضمان الجودة للبرامج الأكاديمية للجامعات العربية٢٠١١). إذا المعيار هو متطلب قياسي مرجعي يمكن للهيئة القومية، الإقليمية أو حتى العالمية استخدامه والاسترشاد به عند تقييم و مراجعة البرنامج الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي الحكومي والخاص للتأكد من مدى تناسب البرنامج مع مستوى الشهادة الممنوحة.

رابعاً: مفهوم البرنامج الأكاديمي:

مجموعة متكاملة ومنظمة من المقررات الدراسية الممنهجة وكافة المكونات الأكاديمية التي تؤدى إلى الحصول على درجة أكاديمية معينة عند اجتياز جميع مراحل البرنامج بنجاح. كما يعرف البرنامج الأكاديمي بأنة مجموعة مميزة ومنظمة من المقررات الدراسية والتي تؤدى إلى منح الدرجة الأكاديمية المرتبطة بهذا البرنامج مثل ليسانس، بكالوريوس، أو دبلوم (دليل ضمان الجودة للبرامج الأكاديمية للجامعات العربية ٢٠١١). دليل مراجعة البرامج الأكاديمية يعرف البرنامج التعليمي بمجموعة المقررات التي يقوم الطلبة بالتسجيل عليها للحصول على مؤهل عالي معين عند اجتياز كافة المقررات بنجاح وفيما لو تم دراسة البرنامج في أكثر من مؤسسة تعليمية يجب احتساب كافة المقررات التي تم انجازها ومعادلتها (دليل مراجعة البرنامج مملكة البحرين٢٠١٣).

خامساً: الجامعات الخاصة:

هي المؤسسات التي تتولى التعليم الذي لا تقل مدته عن سنة بعد المرحلة الثانوية، وتكون مملوكة إلى أشخاص أو مؤسسات تجارية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٥).

سادساً: مفهوم المعايير الوطنية لضمان جودة البرنامج الأكاديمي (الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب ٢٠١٤):

ركزت الإصلاحات الأخيرة للتعليم العالي بمملكة البحرين على وضع معايير وأنظمة محددة وصارمة لتطوير جودة البرامج الأكاديمية وكذلك مؤسسات التعليم العالي بما فيها الجامعات الخاصة. وتساعد عملية التحقق ومراجعة هذه

المعايير على ترسيخ الثقة وفى أنظمة التعليم العالي بهذه المملكة المتقدمة والرائدة في مجال التعليم (المحاري ٢٠١٢). وقد بدأت عملية المراجعة الرسمية لمؤسسات التعليم العالي في يونيو ٢٠٠٨ و قد تم تقديم أول ملف للتقييم الذاتي لبرنامج أكاديمي جامعي ووفقاً لمعايير الوطنية في سبتمبر ٢٠٠٨ وتم عقد أول مراجعة للمعايير الخاصة بالبرامج في نوفمبر ٢٠٠٨ وتمت المراجعات الخارجية للبرامج الأكاديمية في يناير ٢٠٠٩ وحتى تاريخ إجراء هذه الدراسة وفقاً للمعايير التالية:

المعيار الرئيسي الأول «ملائمة البرنامج»: ويدور مضمون هذا المعيار حول ضرورة تطابق البرنامج الأكاديمي للغرض الذي وجد من أجله وأن البرنامج ذو صلة برسالة الكلية والجامعة والمنهاج الدراسي وطرق التدريس بالإضافة إلى المخرجات التعليمية وطرق التقييم أو طرق قياس أداء الطلبة. ويتحقق هذا المعيار الرئيسي من خلال ثماني مؤشرات/ معايير فرعية هي كالتالي: (الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب ٢٠١٤).

١-١. ضرورة وجود إطار خطة أكاديمية واضحة للبرنامج والتي تُظهر أهدافاً واضحة تشير إلى غايات عريضة لطرح البرنامج وذو صلة برسالة الجامعة والكلية والأهداف الاستراتيجية.

١-٢. المنهج الدراسي منظم لتوفير تطور أكاديمي سنة بعد أخرى وعبء دراسي مناسب للطلبة يوازن ما بين المعرفة، الفهم والمهارات وكذلك ما بين النظرية والتطبيق.

١-٣. يتطابق المقرر (المحتوى والمخرجات التعليمية المستهدفة) مع معايير التخصص الدقيق وموثق بشكل مناسب.

١-٤. المخرجات التعليمية المقصودة في توصيف البرنامج والمقررات واضحة وتتلائم والرسالة والغاية والأهداف.

١-٥. تتناسب المخرجات التعليمية المستهدفة للمقرر مع أهداف ومستويات البرنامج وتتلائم مع مجمل البرنامج ومقرراته

١-٦. للبرامج ذات العلاقة هناك سياسة تقييم واضحة وساعات معتمدة للتعلم العلمي والتي تساهم في تعلم الطلبة.

١-٧. الأساليب والطرق المستخدمة في تعليم البرنامج تدعم الأهداف والمخرجات التعليمية المستهدفة.

١-٨. لغرض تقييم إنجازات الطلبة توجد سياسات وإجراءات تقييم مناسبة معلومة لدى جميع الأكاديميين والطلبة.

المعيار الرئيسي الثاني «كفاءة البرنامج»: ويدور مضمون هذا المعيار حول ضرورة كفاءة البرنامج فيما يخص الطلبة المقبولين واستخدام الموارد المتاحة، والهيئة التدريسية، والبنية التحتية، ودعم الطلبة وكذلك نسبة عدد المقبولين إلى الخريجين بنجاح. ويتحقق هذا المعيار الرئيسي من خلال ثلاثة عشر مؤشراً/ معياراً فرعياً كالتالي: (الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب ٢٠١٤).

٢-١. جود سياسة واضحة للقبول تراجع دورياً وتكون شروط القبول ملائمة لنوع ومستوى البرنامج.

٢-٢. ينسجم مستوى المقبولين مع شروط البرنامج والموارد المتاحة.

٢-٣. هناك وصف واضح لمسؤولية إدارة البرنامج.

٢-٤. تتلائم إسهامات أعضاء هيئة التدريس والآخرين في البرنامج مع أهداف كفاية الهيئة الأكاديمية لتدريس البرنامج.

٢-٥. هناك إجراءات واضحة وشفافة لتوظيف وتقييم وترقية أعضاء الهيئة الأكاديمية مع وجود ترتيبات لتهيئة أعضاء هيئة التدريس الجدد.

٢-٦. هناك نظام معلومات إداري فعال للمساعدة على اتخاذ القرارات .

٢-٧. هناك سياسات وإجراءات مطبقة باستدامة لضمان أمن سجلات الطلبة ودقة النتائج.

٢-٨. كفاية الموارد المادية من حيث المساحة، النوع، المعدات: وتشمل الفصول والقاعات والأماكن التعليمية، المختبرات، المكتبة.

٢-٩. هناك نظام متابعة لتحديد استخدام المختبرات، التعلم الإلكتروني والمصادر الإلكترونية لكي تساعد على تقييم الاستخدام لتلك المصادر.

٢-١٠. توفر دعم مناسب للطلبة لاستخدام الموارد المتاحة مثل المكتبة والمختبرات والتعلم الإلكتروني والموارد الإلكترونية والموارد الداعمة.

٢-١١. توفر ترتيبات لإرشاد الطلبة الجدد (وبضمنهم الطلبة المحولين من مؤسسات أخرى بعد السنة الأولى).

٢-١٢. توفر نظام دعم أكاديمي ملائم لمتابعة تقدم الطلبة المعرضين لخطر الرسوب وتوفير التدخل (الإرشاد المناسب) لهم.

٢-١٣. توفر بيئة تعليمية ملائمة لتوسيع معارف وخبرات الطلبة من خلال التعلم الغير نظامي.

المعيار الرئيسي الثالث «الخصائص الأكاديمية لخريجي البرنامج»: ويدور مضمون هذا المعيار حول ضرورة توافق الخصائص الأكاديمية للخريجين مع البرامج المماثلة لها في مملكة البحرين وإقليمياً ودولياً. ويتحقق هذا المعيار الرئيسي من خلال ثلاثة عشر مؤشراً/ معياراً فرعي كالتالي: (الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب ٢٠١٤).

٣-١. مواصفات الخريج محددة بوضوح في أهداف البرنامج.

٣-٢. استخدام المقاييس المعيارية لتحديد مدى المطابقة مع معايير أكاديمية لمثيلاتها من البرامج محلياً وإقليمياً وعالمياً.

٣-٣. سياسة وإجراءات التقييم مطبقة ومتابعة ويتم مراجعتها بصفة مستديمة دورية ومتاحة للطلبة .

٣-٤. توافر آليات للتأكد من تماشي إجراءات التقييم مع مخرجات التعلم لغرض التأكد من المعايير الأكاديمية للخريجين.

٣-٥. توافر آليات مطبقة لقياس فعالية نظام المقييم الداخلي لتقييم الأسئلة الامتحانية والحلول النموذجية ودقة وعدالة التقييم.

٣-٦. توافر إجراءات مطبقة بصفة مستديمة لنظام مراجعة عملية تقييم الطلبة وتوافر آليات للتغذية الراجعة على عملية التقييم.

٣-٧. مستوى انجازات الطلبة يتضح من فحص عينات عمل الطلبة التي تم تقييمها تتلائم مع مستوى ونوع البرنامج المماثل في مملكة البحرين وإقليمياً وعالمياً.

٣-٨. يتفق مستوى إنجازات الخريجين مع أهداف البرنامج والمخرجات التعليمية المستهدفة.

٣-٩. أن تكون نسبة الطلبة المتخرجين إلى نسبة الطلبة المقبولين بضمنها نسبة التقدم والبقاء والتقدم سنة تلو أخرى وطول فترة الدراسة والجهة الأولى للخريجين متوافقة مع برامج محلية وإقليمية وعالمية.

٣-١٠. عندما يكون هناك تقييم مبني على التعلم العملي (التدريب الميداني) تتوافر سياسة وإجراءات لإدارة تلك العملية للتأكد من أن الخبرات المكتسبة ملائمة.

٣-١١. عندما يكون هناك رسالة أو أطروحة أو مشروع صناعي يجب توفر سياسات وإجراءات لمراقبة الإشراف عليها.

٣-١٢. وجود هيئة استشارية للبرنامج محددة بنقاط مرجعية واضحة وتشمل خبراء في التخصص وأصحاب الأعمال والخريجين.

٣-١٣. وجود شواهد حول رضا الخريج وأرباب العمل بمستوى معايير التخرج.

المعيار الرئيسي الرابع «كفاءة إدارة ضمان الجودة»: ويدور مضمون هذا المعيار حول ضرورة وجود ترتيبات مطبقة لإدارة ضمان جودة البرنامج يتضمن ضمان الجودة والتحسين المستمر والتي تساهم في إعطاء الثقة للبرنامج الأكاديمي. ويتحقق هذا المعيار الرئيسي من خلال عشرة مؤشرات/ معايير فرعية هي كالتالي: (الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم و التدريب ٢٠١٤):

٤-١. تطبق سياسات وإجراءات وأنظمة ولوائح الجامعة وباستدامة عبر كيانات (أقسام، لجان أو وحدات) الكلية.

٤-٢. يدار البرنامج بالطريقة التي تعكس فعالية ومسؤولية قيادته.

٤-٣. وجود نظام واضح لضمان الجودة فيما يتعلق بالبرنامج داخل الكلية مطبق ويتابع ويراقب ويراجع بصفة مستمرة .

٤-٤. هناك فهم واضح لدى أعضاء الهيئة الأكاديمية وبقية العاملين حول أنظمة الجودة والتأكد من فعالية دورهم فيها.

٤-٥. توافر سياسات وإجراءات لتطوير البرامج الجديدة للتأكد من مدى ملائمتها ومطابقتها للغرض المحدد.

٤-٦. توافر إجراءات سنوية لتقييم البرامج داخلياً وتنفيذ مقترحات للتحسين .

٤-٧. توافر إجراءات مراجعة دورية للبرامج تشتمل على تغذية راجعة داخلية وخارجية وآليات مطبقة لتنفيذ مقترحات التحسين.

٤-٨. يتم تحليل البيانات المجمعة من استبانات الطلبة وأصحاب العلاقة وتستخدم نتائجها لاتخاذ القرار لتطوير البرنامج.

٤-٩. توفر ترتيبات فاعلة لتحديد متطلبات تطوير الأداء لأعضاء هيئة التدريس والعاملين الآخرين وتقييمها باستمرار.

٤-١٠. هناك توافر للمتابعة والفحص المستمر للتأكد من أن البرنامج بمستوى الحداثة ويتوافق مع متطلبات سوق العمل.

٦. نموذج الدراسة والفروض:

تعتمد الدراسة النموذج التالي المُوضح لأهم المفاهيم التي اعتمد عليه الباحث لقياس اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو مدى تطبيق معايير جودة البرنامج الأكاديمي بالجامعات الخاصة بمملكة البحرين.

شكل رقم (١) : **نموذج مفاهيم الدراسة**

فرضيات الدراسة :

لحل مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها يحاول الباحث التحقق من الفرضيات الرئيسية التالية:

١. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الوطنية وكل بعد من أبعادها (ملائمة البرنامج وكفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) وبين جودة البرامج الأكاديمية في الجامعات الخاصة بمملكة البحرين.

٢. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمعايير الوطنية وكل (ملائمة البرنامج وكفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) على جودة البرامج الأكاديمية (أهدافه ، مخرجات التعلم، طرق التعليم و التعلم وطرق التقييم).

ويصيغ الباحث عدة فروض فرعية من الفرضية الرئيسية الثانية وعددها أربعة على النحو التالي:

٢-١. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمعايير الوطنية (ملائمة البرنامج و كفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) على عنصر أهداف البرنامج.

٢-٢. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمعايير الوطنية (ملائمة البرنامج وكفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) على عنصر مخرجات البرنامج.

٢-٣. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمعايير الوطنية (ملائمة البرنامج وكفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) على عنصر طرق التعليم والتعلم.

٢-٤. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمعايير الوطنية (ملائمة البرنامج وكفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) على عنصر طرق التقييم.

٧. منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك من خلال توضيح المفاهيم الأساسية الواردة في الإطار النظري وجمع المعلومات عنها ومن ثم وصفها وخاصة آراء أعضاء هيئة التدريس نحو مدى تطبيق المعايير الوطنية وأثره على جودة البرنامج الأكاديمي.

أولاً. أنواع البيانات:

١. البيانات الثانوية:

تعتمد الدراسة على كافة البيانات المرتبطة بالمعايير الوطنية الصادرة عن هيئة ضمان الجودة والاعتمادية بمملكة البحرين والصادر بها دليل الهيئة للعام ٢٠١٤ والمسمى الدورة الثانية لضمان جودة التعليم Cycle 2. كما اعتمدت الدراسة على بعض الدراسات السابقة سواء العربية منها أو الأجنبية (السامرائي ٢٠١٢، العلوي ٢٠١٢، المحاري ٢٠١٢علوي ٢٠١٣).

٢. البيانات الأولية :

تم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة (المعايير الأربعة المستقلة و جودة البرامج الأكاديمية كمتغير تابع) من أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات الخاصة بمملكة البحرين باستخدام قائمة الاستقصاء أو الأستبانة المعدة لغرض جمع البيانات والتي تم تحكيمها من قبل بعض الأساتذة الأكاديميين.

ثانياً. مجتمع الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة كافة أعضاء الهيئة الأكاديمية ويقصد بهم في هذه الدراسة جميع أعضاء الهيئة التدريسية بكافة الرتب والتصنيف الأكاديمي (سواء

أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد أو محاضر) وهم الذين يقومون بالتدريس في الجامعات الخاصة بمملكة البحرين والبالغ عددها ١٠ جامعات باستثناء الجامعات التي رفضت أو أجلت إدارتها خضوعها للدراسة وعددها ثلاثة جامعات خاصة وهي الأهلية والعربية المفتوحة والتطبيقية. ووفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم فأن عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العشرة الخاضعة للدراسة هم ٥٠٠ عضو هيئة التدريس.

ثالثاً: عينة الدراسة

تتكون عينة البحث الأساسية من (١٥٠) من أعضاء الهيئة الأكاديمية للجامعات الخاصة بمملكة البحرين مع اختلاف درجاتهم العلمية وخبراتهم المهنية ومسمياتهم الوظيفية وبنسبة ٣٠٪ من المجتمع الأصلي تم اختيارها بشكل عشوائي. حيث تم توزيع ١٥٠ إستبانة على مجتمع الدراسة تم استرداد (١٤٠) إستبانة بنسبة استجابة بلغت (٩٣٪)، أستبعد منها (٢٠) إستبانة لعدم صلاحيتها، فيما تم اعتماد (١٢٠) إستبانة صالحة لغرض التحليل الإحصائي.

رابعاً. عملية جمع البيانات:

قام الباحث بالاعتماد على الإستبانة كأداة للدراسة ولجمع البيانات الأولية للدراسة. وقد تم الاعتماد على المقياس الذي طوره (العلوي ٢٠١٢) فيما يتعلق بالمعايير الوطنية لضمان جودة التعليم وقام الباحث بإجراء بعض التعديلات البسيطة والجوهرية لتتوائم مع متطلبات بيئة الدراسة الحالية المتعلقة بالجامعات الخاصة وشملت المعايير الوطنية الأربعة و هي (ملائمة البرنامج ، كفاءة البرنامج ، خصائص الخريجين و ادارة ضمان الجودة)، كما تم الإعتماد على المقياس الذي تبناه وطوره كلاً

من (العلوي ٢٠١٢) في تطوير فقرات عناصر (أبعاد) جودة البرنامج الأكاديمي (أهدافه، مخرجات التعليم ، طرق التعليم و التعلم و طرق التقييم) وقام الباحث أيضاً بتعديل بعض الفقرات وتصحيح بعضها الآخر لغوياً لتصبح جاهزة لتطبيقاتها في بيئة الجامعات الخاصة. وقد طلب الباحث من مجموعة من الخبراء والأكاديميين المتخصصين بدراسة فقرات الإستبانة لإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم بشأنها، وبعد الأخذ بملاحظاتهم ومقترحاتهم تم تعديل بعض الصياغات اللغوية وتعديل جذري في بعض فقراتها والإستعاضة عن بعضها الآخر بأخرى لتخرج بصيغتها النهائية. وتضمنت أداة الدراسة (الملحق رقم ١) على ثلاثة أجزاء شملت:

الجزء الأول: المعلومات الشخصية مثل النوع، والعمر، والمركز الوظيفي.

الجزء الثاني: شمل على المعايير الوطنية؛ ملائمة البرنامج الفقرات (١-٨)، وكفاءة البرنامج الفقرات (٩-٢١)، وخصائص الخريجين الفقرات (٢٢-٣٤)، إدارة ضمان الجودة الفقرات (٣٥-٤٤).

الجزء الثالث: شمل على عناصر (أبعاد) جودة البرنامج الأكاديمي: أهداف البرنامج الفقرات (١-٥)، ومخرجات التعليم الفقرات (٦-١٠)، وطرق التعليم والتعلم الفقرات (١١-١٥)، وطرق التقييم الفقرات (١٦-٢٠).

وأمام كل فقرة من هذه الفقرات خمسة خيارات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي تبدأ من رقم (١) أبداً على الإطلاق حتى الرقم (٥) دائماً. ولمعرفة ثبات أداة الدراسة فيما يتعلق بمتغيرات المعايير الوطنية وجودة البرنامج فقد تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alfa) كما يشير الجدول رقم (١).

جدول (١): معامل كرونباخ ألفا لقياس أداة الدراسة

المتغير	عدد الفقرات	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
المعايير الوطنية الكلية	٤٤	٠,٩٠٧
ملائمة البرنامج	٨	٠,٩١٢
كفاءة البرنامج	١٣	٠,٩١٥
وخصائص الخريجين	١٣	٠,٩١٠
ادارة ضمان الجودة	٩	٠,٩١٤
جودة البرنامج الكلية	٢٠	٠,٩١٧
أهداف البرنامج	٥	٠,٩١٨
مخرجات البرنامج	٥	٠,٩٢٥
طرق التعليم و التعلم	٥	٠,٩٣٠
طرق التقييم	٥	٠,٩٢٥

حيث دلت النتائج على أن المقياس الكلي لأداة الدراسة يتصف بدرجة عالية الثبات بلغ (٠,٩٢٣)، في حين أن مقياس المعايير الوطنية الكلية يتصف بدرجة عالية من الثبات (٠,٩٠٧)، وأن ملائمة البرنامج (٠,٩١٢)، وكفاءة البرنامج (٠,٩١٥)، وخصائص الخريجين (٠,٩١٠)، وإدارة ضمان الجودة (٠,٩١٤)، تتصف بدرجة عالية من الثبات، بينما مقياس جودة البرنامج الكلي يتصف بدرجة عالية من الثبات

(٠,٩١٧)، كما دلت النتائج على أن أبعادها: أهداف البرنامج (٠,٩١٨)، ومخرجات البرنامج (٠,٩٢٥)، وطرق التعليم والتعلم (٠,٩٣٠)، وطرق التقييم (٠,٩٢٥) كلها تتصف بدرجة عالية من الثبات.

٨. عرض نتائج الدراسة:

أولاً: خصائص عينة مجتمع الدراسة

يبين الجدول رقم (٢) نتائج خصائص عينة مجتمع الدراسة حيث يتبين أن غالبية عينة الدراسة هم من الذكور ويمثلون ما نسبته (٨٢,٥٪) من مجتمع الدراسة الكلي، كما أن غالبية أعضاء هيئة التدريس هم من ذوي الأعمار الشابة ويمثلون ما نسبته (٣٤,٢٪ و٣١,٧٪) للفئات العمري (٢٥-٣٤) و(٣٥-٤٤) على التوالي، وهذا يعزى بطبيعة إلى البنية العمرية لسكان مملكة البحرين.

جدول (٢): التكرارات والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة ن=١٢٠

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	٩٩	٨٢,٥
	انثى	٢١	١٧,٥
العمر	٢٥ – ٣٤	٤١	٣٤,٢
	٣٥ – ٤٤	٣٨	٣١,٧
	٤٥ – ٥٤	٢٩	٢٤,٢
	أكثر من ٥٤ سنة	١٢	١٠
المركز الوظيفي	عميد	١٣	١٠,٨
	رئيس قسم	٤١	٣٤,٢
	عضو هيئة تدريس	٦٦	٥٥

أما من حيث المركز الوظيفي، فنلاحظ أن الغالبية من عينة الدراسة (مجتمع الدراسة) هم أعضاء هيئة التدريس وكانت بنسبتهم (٥٥٪) وأن من هو في قائمة رئيس قسم يمثلون ما نسبته (٣٤,٢٪) وممن هم في سدة القيادة عمداء (١٠,٨٪) وبالتالي يقع عليهم العمل الجاد لتطبيق المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم و البرامج الأكاديمية بجامعاتهم.

ثانياً: تحليل أسئلة الدراسة

١. ما مستوى الالتزام بتطبيق المعايير الوطنية بالجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ؟

يشير الجدول رقم (٣) إلى نتائج تحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة مجتمع الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بالمعايير الوطنية الأربعة ، حيث يشير المدى (١-٢,٥٠) إلى درجة منخفضة و(٢,٥١-٣,٥٠) درجة متوسطة بينما (٣,٥١-٥,٠٠) درجة مرتفعة.

جدول (٣): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعايير الوطنية

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
ملائمة البرنامج	٣,٩٤	٠,٦٣	مرتفع
كفاءة البرنامج	٣,٧٦	٠,٥٨	مرتفع
وخصائص الخريجين	٣,٧٩	٠,٨٦	مرتفع
إدارة ضمان الجودة	٣,٧٨	٠,٩٨	مرتفع
المعايير الوطنية الكلية	**٣,٨١**	**٠,٧١**	**مرتفع**

ـ يلاحظ من نتائج هذا الدول أن المعايير وأبعادها الأربعة جاءت بدرجة مرتفعة. كما أن تأثير تطبيق ممارسات ملائمة البرنامج جاءت بالمرتبة الأولى بوسط حسابي(٣,٩٤) وانحراف معياري (٠,٦٣) وبدرجة مرتفعة، وتعتبر هذه النتيجة طبيعية حيث إن الممارسات الأكاديمية لها تأثير واضح أعضاء هيئة التدريس، وهم قادرون على بناء البرامج الأكاديمية التي تتلائم مع احتياجات سوق العمل في مملكة البحرين، كما أن هؤلاء الأكاديميين يشاركون في وضع الأهداف والمخرجات

التعليمية للبرامج مما يدفعهم ويحفزهم لتبني سلوكيات جديدة قادرة على تحقيق أهداف هذه البرامج بكفاءة وفاعلية. وأتت خصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة وكفاءة البرنامج في المراتب من الثانية وحتى الرابعة على التوالي وبأوساط حسابية وانحرافات معيارية (٣,٧٩) (٠,٨٦)، (٣,٧٨) (٠,٩٨)، (٣,٧٦) (٠,٥٨)، على التوالي وبدرجات مرتفعة. وهذا بدوره يؤكد ما ذهب إليه الباحث أن الممارسات في الجامعات الخاصة لها أثرٌ جليٌّ في برامج أكاديمية تحقق أهدافها وتلبي احتياجات سوق العمل لأنها تعتبر المفتاح الرئيسي المحرك والدافع القوي لتحفيز أعضاء هيئة التدريس خاصة إذا ما تم إشراكهم في عملية وضع وإدارة هذه البرامج الأكاديمية .

٢. ما مستوى جودة البرامج الأكاديمية بالجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

أما بالنسبة إلى جودة البرامج الأكاديمية محل الدراسة، يبين الجدول رقم (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الاتجاه السائد نحو جودة البرامج وعناصرها الأربعة.

جدول (٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجودة البرامج الأكاديمية وعناصرها

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاتجاه السائد
أهداف البرنامج	٤,٠٢	٠,٦٥	مرتفع
مخرجات التعلم	٤,٢٦	٠,٦٤	مرتفع
طرق التعليم و التعلم	٣,٧٨	٠,٧٦	مرتفع
طرق التقييم	٤,٣١	٠,٥٢	مرتفع
جودة البرامج الأكاديمية	**٤,١٦**	**٠,٤٤**	**مرتفع**

أما بالنسبة إلى جودة البرامج الأكاديمية محل الدراسة، يبين الجدول رقم (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الاتجاه السائد نحو جودة البرامج وعناصرها الأربعة، وتشير النتائج الواردة في هذا الجدول، أن مستوى الاتجاه السائد مرتفع، وبلغ الوسط الحسابي لجودة البرامج وأبعادها الكلية (٤,١٦) وانحراف معياري (٠,٤٦). وبلغ أعلى متوسط حسابي لعنصر طرق التقييم (٤,٣١) تلاه بعد ذلك عنصر مخرجات التعلم (٤,٢٦) ومن ثم عنصر أهداف البرنامج (٤,٠٢)، وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي لبعد طرق التعليم و التعلم (٣,٧٨). وهنا تعتبر البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعات الخاصة التي تحظى بمستوى اتجاه سائد عالي من حيث جودتها وذلك من وجهة نظر الهيئة الأكاديمية العاملة بها ، وهنا

يأتي أيضاً دور الإدارة هذه الجامعات في تهيئة الأرضية الصلبة من خلال التقارب الذي تلعبه بين الهيئة الأكاديمية أنفسهم وبينهم وإدارة الجامعة، وجعل مبدأ العدالة حكماً بين كافة العاملين.

ثالثاً: اختبار فرضية الدراسة:

ولاختبار الفرضية الأولى:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعايير الوطنية وكل بعد من أبعادها (ملائمة البرنامج وكفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) وبين جودة البرامج الأكاديمية في الجامعات الخاصة بمملكة البحرين.

ولمعرفة إذا ما كانت هناك علاقة تأثير وذات دلالة إحصائية بين المعايير الوطنية بأبعادها الأربعة وجودة البرامج الأكاديمية، قام الباحث باستخدام تحليل الارتباطات بيرسون والتي تظهر في الجدول رقم (٦).

جدول (٦): ارتباط بيرسون بين أبعاد المعايير الوطنية وجودة البرامج الأكاديمية

أبعاد المعايير الوطنية	جودة البرامج الأكاديمية	النتيجة
ملائمة البرنامج	٠,٤٩٨**	قبول الفرضية الأولى
كفاءة البرنامج	٠,٣١٨**	
خصائص الخريجين	٠,٥٠٥**	
إدارة ضمان الجودة	٠,٤٨٥**	

** الارتباطات ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq$ ٠,٠١)

من خلال نتائج هذه الارتباطات أعلاه، يتبين أن هناك علاقات ارتباط موجبة (طردية) وقوية دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١) بين المعايير الوطنية وأبعادها الأربعة وجودة البرامج الأكاديمية، وهذا يعني أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات محل الدراسة الذين يقولون بأن هناك درجة قوية من الالتزام بتطبيق المعايير الوطنية في الجامعات يوافقون على أن هناك أيضاً جودة للبرامج الأكاديمية عالية وأنه كلما كانت درجة المعايير الوطنية السائدة قوية يصاحبه درجة عالية من جودة البرامج. هنا تستوقف الباحث هذه النتائج ويعلل وجودها بأن قيادة الجامعات لديها الخبرة العملية في تقديم برامج أكاديمية وفقا لمتطلبات سوق العمل.

ولاختبار الفرضية الثانية :

يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمعايير الوطنية (ملائمة البرنامج و كفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) على جودة البرامج الأكاديمية (أهدافه، مخرجات التعلم، طرق التعليم والتعلم وطرق التقييم).

يبين لنا الجدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المعايير الوطنية بأبعادها الأربعة كمتغير مستقل في جودة البرامج الأكاديمية بعناصره الأربعة مجمّعةً كمتغير تابع. حيث يتبين من الجدول أن متغير المعايير الوطنية يُفسر ما نسبته (٠,٥٠٤) من التباين في متغير جودة البرامج الأكاديمية، كما بلغ معامل الارتباط (٠,٢٥٤)، في حين أن مستويات الدلالة لقيمة (F) هي (٠,٠٠٠) وهي بذلك أقل من مستوى الدلالة المعتمد (٠,٠٥) وهي بذلك دالة إحصائياً، وبناءً عليه نقبل الفرضية الثانية التي تنص على وجود أثر إيجابي للمعايير الوطنية على جودة البرامج الأكاديمية.

جدول (٧): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد المعايير الوطنية في جودة البرامج الأكاديمية

المعايير الوطنية	جودة البرامج الأكاديمية			
	قيمة (B)	قيمة (β)	قيمة (T)	مستوى الدلالة
ملائمة البرنامج	٠,٠٤٤	٠,٠٦٣	٠,٢٦٧	٠,٧٩٠
كفاءة البرنامج	-٠,٩٣٧	-١,٢٣٨	-٦,٠١٦	٠,٠٠٠*
خصائص الخريجين	٠,٣٠٠	٠,٥٧٥	٢,٩٠٦	٠,٠٠٤*
إدارة ضمان الجودة	٠,١٣٤	٠,٢٩٥	١,٤٠٣	٠,١٦٣
قيمة (R)	٠,٢٥٤			
قيمة (R^2)	٠,٥٠٤			
قيمة (F)	٤٠,٠٩٤			
مستوى الدلالة	٠,٠٠٠*			
النتيجة	**قبول الفرضية الرئيسية الثانية**			

* ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq$ ٠,٠٥)

وتدلل هذه النتيجة على أن المعايير الوطنية بكافة أبعادها ومتغيراتها دور كبير في رفع مستوى وتطوير جودة البرامج الأكاديمية وذلك من وجهة نظر الهيئة الأكاديمية، وهذا يدفع أعضاء الهيئة الأكاديمية بالاتجاه نحو الإقدام على العمل الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق رسالة ورؤية الجامعة التي يعملون بها و بالتالي جودة برامجها. ويبين الجدول مقدار مساهمة أثر كل بُعد من أبعاد المعايير الوطنية على جودة البرامج الأكاديمية، وتبين النتائج أن جودة البرامج الأكاديمية تتأثر إيجاباً وبشكل دال إحصائياً بمدى شعور أعضاء الهيئة الأكاديمية بتوافر كلٍ من معايير كفاءة

البرنامج (T= ٦,٠١٦-، ومستوى دلالة ٠,٠٠٠)، ومعايير خصائص الخريجين (T= ٢,٩٠٦، ومستوى دلالة ٠,٠٠٤). وتدلل النتائج على أن شعور الهيئة الأكاديمية بتوافر بُعد و معيار خصائص الخريجين (β= ٠,٥٧٥) كان الأكثر تأثيراً في جودة البرامج الأكاديمية تلاه بعد كفاءة البرنامج (β=١,٢٣٨ -) . كما يتبن عدم وجود أثر لبُعدي ملائمة البرنامج وإدارة ضمان الجودة في جودة البرامج الأكاديمية (β= ٠,٠٦٣ و ٠,٢٩٥). وقد جاءت هذه النتائج مفاجئة للباحث حيث توقع الباحث وجود أثر لهذين البعدين في جودة البرامج الأكاديمية وخصوصاً بعد أن تبين هناك ارتباطات إيجابية بين بُعدي ملائمة البرنامج وإدارة ضمان الجودة وجودة البرامج الأكاديمية كما يشير الجدول رقم (٦).

الفرضية الفرعية الأولى القائلة:

١,٢ يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمعايير الوطنية (ملائمة البرنامج وكفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) على عنصر أهداف البرنامج.

يبين الجدول رقم (٨) أن متغير المعايير الوطنية فسر (٠,٧٤٤) من التباين في عنصر جودة أهداف البرنامج، كما بلغ معامل الإرتباط (٠,٨٦٢)، في حين أن قيمة (F) بلغت (٦٦,١٨٥) بمستوى دلالة (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (٠,٠٥) وهي دالة إحصائياً، ودللت النتائج على أن عنصر أهداف البرنامج كأحد عناصر جودة البرامج الأكاديمية يتأثر إيجاباً وبشكلٍ دال إحصائياً بتوافر أبعاد المعايير الوطنية كملائمة البرنامج (T= ٦,٠٦٣-، ومستوى دلالة ٠,٠٠٠)، وكفاءة البرنامج (T= ٦,٨٦٥-، ومستوى دلالة ٠,٠٠٠)، وخصائص الخريجين (T=

١٢,٩٢٨، ومستوى دلالة ٠,٠٠٠)، و أخيراً إدارة ضمان الجودة (T= ٣,٠١٠-، ومستوى دلالة ٠,٠٠٣). كما أن عنصر أهداف البرنامج يتأثر بشكل كبير ومباشر بخصائص الخريجين (β= ١,٧٩٦ و ١,٣٧٠)، وتلاه بُعد إدارة ضمان الجودة (β=٠,٤٤٥- و٠,٢٩٤-)، ومن ثم بُعد كفاءة البرنامج (β=٠,٩٩٣- و١,٠٩٧-)، وأخيراً بُعد ملائمة البرنامج (β= ١,٠٠٦- و١,٠٠٣-).

جدول (٨): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد المعايير الوطنية في عنصر أهداف البرنامج

المعايير الوطنية	أهداف البرنامج			
	قيمة (B)	قيمة (β)	قيمة (T)	مستوى الدلالة
ملائمة البرنامج	١,٠٣١-	١,٠٠٦-	٦,٠٦٣-	٠,٠٠٠*
كفاءة البرنامج	١,٠٩٧-	٠,٩٩٣-	٦,٨٦٥-	٠,٠٠٠*
خصائص الخريجين	١,٣٧٠	١,٧٩٦	١٢,٩٢٨	٠,٠٠٠*
إدارة ضمان الجودة	٠,٢٩٤-	٠,٤٤٥-	٣,٠١٠-	٠,٠٠٣*
قيمة (R)	٠,٨٦٢			
قيمة (R^2)	٠,٧٤٤			
قيمة (F)	٦٦,١٨٥			
مستوى الدلالة	٠,٠٠٠*			
النتيجة	**قبول الفرضية الفرعية الأولى**			

* ذات دلالة إحصائية (α ≥ ٠,٠٥)

ويرى الباحث أن هذه نتيجة طبيعية كون المعايير الوطنية بأبعادها الأربعة تلعب دوراً حيوياً في تحسين جودة أهداف البرنامج وتحسينه وتطويره بما يتفق مع متطلبات سوق العمل.

الفرضية الفرعية الثانية القائلة:

يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمعايير الوطنية (ملائمة البرنامج و كفاءة البرنامج و خصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) على عنصر مخرجات البرنامج.

يوضح الجدول رقم (٩) أن قيمة معامل التحديد (R^2 = ٠,٥٥٩) وهذا يؤشر على أن متغير المعايير الوطنية يفسر ما نسبته ٥٥,٩٪ من التباين الحاصل في عنصر مخرجات البرنامج، ونجد أن قيمة (F= ٢٨,٩٥٨ بمستوى دلالة ٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (٠,٠٥)، وبذلك نقبل الفرضية التي نصت على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمتغير المعايير الوطنية بأبعادها الأربعة في عنصر مخرجات البرنامج.

جدول (٩): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد المعايير الوطنية في عنصر مخرجات البرنامج

المعايير الوطنية	مخرجات البرنامج			
	قيمة (B)	قيمة (β)	قيمة (T)	مستوى الدلالة
ملائمة البرنامج	١,١٣٨	١,١٢٢	٥,١٥٦	٠,٠٠٠*
كفاءة البرنامج	-١,٣٨٩	-١,٢٧٠	-٦,٦٩٧	٠,٠٠٠*
خصائص الخريجين	-٠,٣٣٢	-٠,٤٤٠	-٢,٤١٤	٠,٠١٧*
إدارة ضمان الجودة	٠,٢٦١	٠,٣٩٨	٢,٠٥٦	٠,٠٤٢*
قيمة (R)	٠,٧٤٨			
قيمة (R^2)	٠,٥٥٩			
قيمة (F)	٢٨,٩٥٨			
مستوى الدلالة	٠,٠٠٠*			
النتيجة	**قبول الفرضية الفرعية الثانية**			

* ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq$ ٠,٠٥)

ويبين الجدول أيضاً مساهمة أثر كل بُعد من أبعاد المعايير الوطنية في عنصر مخرجات البرنامج من جودة البرامج الأكاديمية، حيث تظهر النتائج أن عنصر مخرجات البرنامج كأحد عناصر جودة البرامج الأكاديمية يتأثر بشكل إيجابي ببُعد

ملائمة البرنامج (T= ٥,١٥٦، ومستوى دلالة ٠,٠٠٠)، وبإدارة ضمان الجودة (T= ٢,٠٥٦، ومستو دلالة ٠,٠٤٢)، وأخيراً بُعد كفاءة البرنامج (T= ٦,٦٩٧-، ومستوى دلالة ٠,٠٠٠). ويرى الباحث أن هناك اتجاهات واضحة من أعضاء هيئة التدريس بأن أبعاد المعايير الوطنية لها أثر بالغ في جودة البرامج الأكاديمية بما يتعلق مخرجات البرنامج التعليمية، بحيث يحاول أعضاء الهيئة الأكاديمية القائمين على إدارة ومراجعة البرنامج ووضع المقررات التعليمية والتي تؤهل خريج البرنامج لسوق العمل من شأنه أن يؤدي إلى إكساب الخريج للمهارات والمعارف اللازمة.

الفرضية الفرعية الثالثة القائلة:

٣,٢ يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمعايير الوطنية (ملائمة البرنامج و كفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) على عنصر طرق التعليم والتعلم.

يبين الجدول رقم (١٠) أن قيمة معامل التحديد (R^2 = ٠,٢٢٥)، وهذا يعني أن متغير المعايير الوطنية بأبعادها الأربعة الواردة في الجدول رقم ٩ يفسر ما نسبته ٢٢,٥٪ من التباين في عنصر طرق التعليم و التعلم كأحد عناصر جودة البرامج الأكاديمية، ويلاحظ أن قيمة (F= ٦,٦٢٢، ومستوى دلالة ٠,٠٠٠) والتي تعتبر أقل من مستوى الدلالة المعتمد (٠,٠٥) وبذلك نقبل الفرضية القائلة بوجود أثر إيجابي لأبعاد المعايير الوطنية في عنصر طرق التعليم و التعلم. ويتبين من النتائج أن عنصر طرق التعليم و التعلم بتأثر إيجاباً وبشكل دال إحصائياً بمدى اتجاه أعضاء هيئة التدريس بالالتزام بتطبيق معايير كفاءة البرنامج (T= ٢,٥٤٥-، وبمستوى دلالة ٠,٠١٢). وتبين أن هذا البعد هو الأكثر تأثيراً.

جدول (١٠): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد المعايير الوطنية في عنصر طرق التعليم والتعلم

المعايير الوطنية	طرق التعليم و التعلم			
	قيمة (B)	قيمة (β)	قيمة (T)	مستوى الدلالة
ملائمة البرنامج	٠,٢٣٢	٠,١٩٣	٠,٦٦٨	٠,٥٠٦
كفاءة البرنامج	-٠,٨٣١	-٠,٦٤٠	-٢,٥٤٥	٠,٠١٢*
خصائص الخريجين	٠,٠٩٢	٠,١٠٢	٠,٤٢٣	٠,٦٧٣
إدارة ضمان الجودة	-٠,٣٣٨	-٠,٤٣٥	-١,٦٩٤	٠,٠٩٤
قيمة (R)	٠,٤٧٤			
قيمة (R^2)	٠,٢٢٥			
قيمة (F)	٦,٦٢٢			
مستوى الدلالة	٠,٠٠٠*			
النتيجة	**قبول الفرضية الفرعية الثالثة**			

* ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq$ ٠,٠٥)

في حين لم يظهر أي أثر للأبعاد المعايير الوطنية التالية: ملائمة البرنامج وخصائص الخريجين وتأثير إدارة ضمان الجودة على عنصر طرق التعليم و التعلم،

وتفاجأ الباحث بهذه النتائج لاعتقاد الباحث أن لهذه الأبعاد أثر كبير على مدي تنوع طرق التعليم و التعلم.

الفرضية الفرعية الرابعة القائلة:

يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمعايير الوطنية (ملائمة البرنامج وكفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) على عنصر طرق التقييم.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (١١) إلى أن متغير المعايير الوطنية بكامل أبعادها الأربعة تفسر ما نسبته ٣٤,٢٪ من التباين في عنصر طرق التقييم حيث كانت قيمة معامل التحديد (R^2 = ٠,٣٤٢) وكان معامل الارتباط (R= ٠,٥٨٥) في حين بلغت قيمة (F= ١١,٨٤٤) وبمستوى دلالة بلغت (٠,٠٠٠)، وهي بذلك أقل من مستوى الدلالة المعتمدة، وهذا يدل على أن قيم (F) و (T) دالة إحصائياً وهنا نقبل الفرضية الفرعية الرابعة التي تقول بوجود أثر إيجابي ودال إحصائياً للمعايير الوطنية وأبعادها الأربعة في عنصر طرق التقييم. وتدلل هذه النتيجة على أن الاتجاه نحو الالتزام بتطبيق بالمعايير الوطنية لدى أعضاء هيئة التدريس يشعرهم بضرورة تنوع وملائمة طرق التقييم للبرامج الأكاديمية.

جدول (١١): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد المعايير الوطنية في عنصر طرق التقييم

المعايير الوطنية	طرق التقييم			
	قيمة (B)	قيمة (β)	قيمة (T)	مستوى الدلالة
ملائمة البرنامج	-٠,١٢٦	-٠,١٥٢	-٠,٥٧١	٠,٥٦٩
كفاءة البرنامج	-٠,٦٠٠	-٠,٦٧٠	-٢,٩٨١	٠,٠٠٥*
خصائص الخريجين	٠,١٣٥	٠,٢١٨	٠,٩٧٨	٠,٣٣٠
إدارة ضمان الجودة	٠,٥١٣	٠,٩٥٨	٤,٠٤٦	٠,٠٠٠*
قيمة (R)	٠,٥٨٥			
قيمة (R^2)	٠,٣٤٢			
قيمة (F)	١١,٨٤٤			
مستوى الدلالة	٠,٠٠٠*			
النتيجة	**قبول الفرضية الفرعية الرابعة**			

* ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq$ ٠,٠٥)

ويبين الجدول أعلاه مقدار مساهمة أثر كل بُعد من أبعاد المعايير الوطنية في عنصر طرق التقييم، حيث تظهر النتائج أن بُعدي كفاءة البرنامج وإدارة ضمان الجودة هما الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي ودال إحصائياً في عنصر طرق التقييم، حيث

بلغت قيمة (T= ٢,٩٨١-، وبمستوى دلالة ٠,٠٠٥) و(T= ٤,٠٤٦، وبمستوى دلالة ٠,٠٠٠)، كما بلغت قيمة (β= ٠,٦٧٠-) و(β= ٠,٩٥٨) على التوالي. كما أظهرت النتائج أنه لا يوجد أثر للأبعاد الثلاثة من أبعاد المعايير الوطنية (ملائمة البرنامج، وخصائص الخريجين) على عنصر طرق التقييم.

ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة الحالية في النقاط الأربعة التالية :

١- بينت نتائج الدراسة أن هناك مستوى اتجاه المعايير الوطنية السائدة في الجامعات الخاصة كانت متوسطة بوسط حسابي (٣,٤١) وانحراف معياري (٠,٧٧)، بينما كانت درجة جودة البرامج الأكاديمية عالية بوسط حسابي (٤,١٦) وانحراف معياري (٠,٤٤).

٢- أشارت نتائج تحليل العلاقات الارتباطية بين أبعاد المعايير الوطنية (ملائمة البرنامج، كفاءة البرنامج، خصائص الخريجين و إدارة ضمان الجودة) وجودة البرامج الأكاديمية أن هناك علاقات ارتباط قوية وإيجابية دالة إحصائياً بين كل بُعد من أبعاد المعايير الوطنية (ملائمة البرنامج (٠,٤٩٨)، وكفاءة البرنامج (٠,٣١٨)، وخصائص الخريجين (٠,٥٠٥)، وإدارة ضمان الجودة (٠,٤٨٥) وجودة البرامج الأكاديمية.

٣- أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المتغير المستقل (المعايير الوطنية) في المتغير التابع (جودة البرامج الأكاديمية)، حيث فسر متغير المعايير الوطنية ما نسبته ٥٠,٤٪ من التباين في جودة البرامج الأكاديمية وكانت مستوى الدلالة لقيمة (F) (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (٠,٠٥) وهي بذلك دالة إحصائياً، وبينت أن مقدار مساهمة أثر أبعاد المعايير الوطنية: كفاءة البرنامج

(٠,٠٠٠)، وخصائص الخريجين (٠,٠٠٤) في جودة البرامج الأكاديمية، وكان بُعد خصائص الخريجين تأثيراً في جودة البرامج الأكاديمية في الجامعات الخاصة.

٤- بينت نتائج الدراسة أن متغير المعايير الوطنية بأبعادها الأربعة يفسر ما نسبته ٧٤,٤٪ من التباين في عنصر أهداف البرنامج، و٥٥,٩٪ من التباين في عنصر مخرجات البرنامج، و٢٢,٥٪ من التباين في عنصر طرق التعليم و التعلم، و٣٤,٢٪ من التباين في عنصر طرق التقييم، ، حسب نتائج تحليل الانحدار المتعدد، وكان مستوى الدلالة (٠,٠٠٠) دال إحصائياً على التوالي، بينما كان مقدار مساهمة أثر كل بُعد من أبعاد المعايير الوطنية في عناصر جودة البرامج الأكاديمية وذات الأثر الإيجابي على النحو التالي: بُعد ملائمة البرنامج (٠,٠٠٠) وعناصر أهداف البرنامج، ومخرجات البرنامج . بُعد كفاءة البرنامج (٠,٠٠٠) وعنصري أهداف البرنامج، و مخرجات البرنامج، وكفاءة البرنامج (٠,٠١٢) وعنصر طرق التعليم و التعلم، وكفاءة البرنامج (٠,٠٠٥) وعنصر طرق التقييم. وبُعد خصائص الخريجين (٠,٠٠٠) وعنصر أهداف البرنامج، وخصائص الخريجين (٠,٠١٧) وعنصر مخرجات البرنامج، وخصائص الخريجين (٠,٠٣٥). بُعد إدارة ضمان الجودة (٠,٠٠٠) وعناصر طرق التقييم، وإدارة ضمان الجودة (٠,٠٠٣) وعنصر أهداف البرنامج، وإدارة ضمان الجودة (٠,٠٤٢) وعنصر مخرجات البرنامج ، وكانت كلها إيجابية ودالة إحصائياً، وكان بُعد خصائص الخريجين الأكثر تأثيراً في عنصر أهداف البرنامج، وبُعد إدارة ضمان الجودة الأكثر تأثيراً في عنصر مخرجات البرنامج، وبُعد إدارة ضمان الجودة الأكثر تأثيراً في عنصر طرق التقييم.

٩. الاستنتاجات :

خرج الباحث بالعديد من الاستنتاجات و منها:

١. ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الوطنية الأربعة معا لضمان جودة البرامج الأكاديمية كمنهج أو إطار عمل في مؤسسات التعليم العالي الخاصة بمملكة البحرين.

٢. يعد المعيار الأول و الثالث من أهم المعايير الوطنية و التي يجب التركيز عليها عند إدارة البرامج الأكاديمية ومراجعتها.

٣. إن تطبيق إدارة ضمان الجودة كمعيار مهم من المعايير الوطنية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة هي عملية ضرورية من أجل الرقي بمستوي البرامج الأكاديمية ومستوي جودة الخريجين.

٤. إن عملية تطوير أعضاء الهيئة الأكاديمية يستلزم العديد من الإمكانات التي ينبغي على مؤسسات التعليم العالي الخاصة تقديمها لأنهم قاسم مشترك في تطبيق المعايير الوطنية وكذلك جودة البرامج الأكاديمية .

٥. مؤسسات التعليم العالي الخاصة بمملكة البحرين تمتلك استراتيجيات قائمة على تحليل دقيق لسوق العمل واحتياجاته الفعلية.

٦. هناك تنسيق كامل بين كلاً من الأمانة العامة للتعليم العالي والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب من جهة، ومؤسسات التعليم العالي الخاصة من جهة أخرى في مملكة البحرين .

١٠. توصيات الدراسة:

١. ضرورة توفير قيادة مؤسسية ذات مؤهلات تتلاءم مع تطبيق المعايير الوطنية، وعليه التخلي عن الأساليب التقليدية والروتينية.

٢. الاستعانة بالخبراء من خارج مؤسسات التعليم العالي الخاص للعمل على تطوير البرامج والمناهج الدراسية التي تقدمها المؤسسات باستمرار.

٣. القيام بدراسة تحليلية حول مشكلات أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي.

٤. القيام بدراسات مقارنة بين التعليم العالي الخاص والعام بمملكة البحرين.

٥. إعداد دراسات ذات علاقة بدور معايير الجودة في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي.

٦. إعداد دراسة مقارنة بين لوائح التعليم العالي بمملكة البحرين ولوائح التعليم العالي بدولة أخرى رائدة في مجال الجودة.

٧. إجراء دراسة ميدانية حول تحديات مؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون بدول الخليج العربي.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع والمصادر العربية:

الأمين، عدنان (٢٠٠٨)، **دراسة جدوى حول سبل العمل المشترك لضمان جودة التعليم العالي في البلدان العربية**، بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.

البكر ، محمد .(٢٠٠١) . **أسس ومعايير نظام الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية والتعليمية**. رسالة دكتوراه، كلية التربية ، جامعة عين شمس .

بن عيشي، عمار (٢٠١٤)، إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الجزائرية دراسة حالة جامعة بسكرة، **مجلة الباحث**، العدد الرابع عشر، ص ص٣٩٧-٤٠٦.

التميمي، فواز (٢٠٠٨)، **إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للآيزو (٩٠٠١)**، عمان: عالم الكتب الحديثة وجدارا للكتاب العالمي.

الحراحشة، محمد (٢٠١٣)، **درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في جامعة يل البيت من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية**، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد الأول، المجلد الرابع عشر، ص ص ٣٧١-٤٠١.

حمدان، علي (٢٠١٣)، العلاقة بين معايير إدارة الجودة الشاملة والتطوير الإداري والأكاديمي وأثرهما في تحقيق الأمن الوظيفي في الجامعات الأردنية من وجهة نظر العاملين، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية إدارة الأعمال.

الدجني، إياد (٢٠١١)، دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي دراسة وصفية تحليلية في الجامعات النظامية الفلسطينية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة دمشق، كلية التربية، سوريا.

الديوان الملكي (٢٠٠٥)، **قانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم العالي**، المنامة: الديوان الملكي.

رسلان، يسري عبد الحميد .(٢٠١٠) . المعايير الأكاديمية للجودة بكليات الآداب: النظرية والواقع تجربة آداب المنيا نموذجاً، **المؤتمر السادس لعمداء كليات الآداب في الجامعات العربية: نحو ضمان جودة التعليم و الاعتماد الأكاديمي بجامعة المنيا**.

السامرائي ، عمار (٢٠١٢) أهمية تطبيق معايير ضمان الجودة لبناء و دعم ثقافة الأبداع والتميز والريادة للجامعات الخاصة: دراسة حالة الجامعة الخليجية نموذجا، المؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي مملكة البحرين.

سلام، صلاح (٢٠٠١). إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية في الجامعات المصرية الحكومية. **رسالة دكتوراه** ، جامعة الإسكندرية.

الشيخ الداوي (٢٠٠٩)، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، **مجلة الباحث**، العدد السابع، ص ص٢١٧-٢٢٧.

الصرايرة، خالد والعساف، ليلى (٢٠٠٨)، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، العدد الأول، ص١-٤٦.

عبداللطيف، شليل وقادة، يزيد (٢٠١٣)، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العام كمدخل لضمان الجودة في التعليم العالي (دراسة تطبيقية)، **ورقة عمل قدمت في الملتقي الدولي معايير ضمان الجودة وتطوير آلياتها بمؤسسات التعليم العالي**، المنعقد في الفترة من ٢٩-٣٠ أكتوبر، جامعة عبدالحميد بن باديس، الجزائر.

العلوي، سيد فاضل (٢٠١٣)، مشكلات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين: رؤية نقدية في ضوء متغيرات العولمة، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية.

العلوي، صفاء (٢٠١٢)، مدى تطبيق مبادئ جودة التعليم في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في مملكة البحرين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القديس يوسف، معهد الآداب الشرقية، لبنان.

علي، لوقط (٢٠٠٩)، إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر –المبررات والمتطلبات الأساسية– دراسة ميدانية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة –الحاج لخضر– باتنة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر.

عون، وفاء .(٢٠١١) . **دراسة تقيميه لمدى تطبيق معايير NCATE في كلية التربية للبنات بجامعة الملك سعود** NCATE . رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود .

المحاري، جاسم (٢٠١٢)، تصور مقترح لتطبيق معايير الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في ضوء متطلبات الاعتماد الأكاديمي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، جمهورية مصر العربية.

محمد، عبداللطيف (٢٠١٤)، مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، مجلة، العدد السادس عشر، المجلد السابع، ص ص٣-٤٩.

مركز البحرين للدراسات والبحوث (٢٠٠٩)، **التقرير الاستراتيجي الثاني ٢٠٠٩**، المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث.

الموقع الرسمي للأمانة العامة للتعليم العالي. (٢٠١٤). **البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة المسموح التسجيل بها،**
http://www.moedu.gov.bh/hec/UploadFiles/ProgSept2012.pdf. 2013.

الموقع الرسمي. (٢٠١٤). **الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي: نبذة عن المجلس،**
http://www.moedu.gov.bh/hec/page.aspx?page_key=About_Council&lang=ar.

الموقع الرسمي. (٢٠١٤). **الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي: المهام،**
http://www.moedu.gov.bh/hec/page.aspx?page_key=Tasks&lang=ar.

الموقع الرسمي. (٢٠١٤). **الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي: إدارة الاعتمادية والتراخيص،**
http://www.moedu.gov.bh/hec/page.aspx?page_key=Tasks&lang=ar

الموقع الرسمي. (٢٠١٤). **الأمانة العامة للتعليم العالي: إدارة التقييم والمتابعة،** http://www.moedu.gov.bh/hec/page.aspx?page_key=Eval_Follow_Dir&lang=ar

الموقع الرسمي. (٢٠١٤). **الأمانة العامة للتعليم العالي: إدارة البحث العلمي،** http://www.moedu.gov.bh/hec/page.aspx?page_key=Eval_Follow_Dir&lang=ar

الموقع الرسمي. (٢٠١٤). **الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب: عن الهيئة،** http://www.qaa.edu.bh/ViewPage.aspx?PageId=34.

الموقع الرسمي. (٢٠١٤). **الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب: وحدة مراجعة أداء المدارس،** http://www.qaa.edu.bh/ViewPage.aspx?PageId=38.

الموقع الرسمي. (٢٠١٤). **الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب: وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني،** http://www.qaa.edu.bh/ViewPage.aspx?PageId=39.

الموقع الرسمي. (٢٠١٤). **الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب: وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي،** http://www.qaa.edu.bh/ViewPage.aspx?PageId=40

الموقع الرسمي. (٢٠١٤). **الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب: وحدة الامتحانات الوطنية،** http://www.qaa.edu.bh/ViewPage.aspx?PageId=41

الهلالي، الشربيني الهلالي (٢٠٠٤)، اتجاهات حديثة في كفاءة العلمية التعليمية الجامعية من المنظور الاقتصادي، **ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي (رؤية تنموية)**، المنعقد في الفترة من٣-٥ مايو، جامعة عين شمس، ص ص١-٢٥

يوسف، موسى (٢٠١٣)، بعض جهود تجويد التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين، **مجلة تطوير الأداء الجامعي** (جامعة المنصورة)، العدد الثاني، المجلد الثاني، (١٣٩-١٤٨).

التأجير التمويلي وأثره على تقييم الأداء المالي
دراسة تحليلية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٣م

دكتور/ شقيري نوري موسى (۞)

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر قرار إستئجار الأصل بدلاً من شرائه على الأداء المالي وذلك للشركات الصناعية والتي تُمارس نشاط الاستئجار التمويلي المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة ٢٠٠٩م-٢٠١٣م.

وتتمثل مشكلة البحث في ظاهرة غياب أو قلة استخدام الأساليب التمويلية غير التقليدية (التأجير التمويلي أنموذجاً) والتي يُمكن للشركات الصناعية الأردنية اللجوء إليها، حيث إن الشركات الصناعية تحتاج للتمويل في بعض مشروعاتها لعدم توفر السيولة المالية لإقامة مشاريعها مما يساعد على تحسين الأداء المالي لهذه الشركات.

تم التعبير عن قرار التأجير التمويلي بمؤشر الاستئجار ، كما تم التعبير عن الأداء المالي بثلاثة مؤشرات هي (نسب السيولة، ونسب الربحية ، ونسب المخاطرة). وتم إجراء الاختبارات الإحصائية الملائمة للفرضيات وكانت النتيجة أن الاستئجار التمويلي مقاساً بمؤشر الاستئجار له أثر ذو دلالة إحصائية على سيولة الشركات مقاسة بنسبة التداول، وأن ٦٢,٦٪ من التغيرات الحاصلة في الأداء المالي (السيولة) تُعزى للتاجير التمويلي.

(۞) أستاذ مساعد: جامعة الزرقاء الخاصة/ قسم المالية والمصرفية
البريد الالكتروني : shuk_1966@yahoo.com

الكلمات المفتاحية: قرار التأجير التمويلي، الأداء المالي، مؤشر الاستئجار، العائد على الأصول، السيولة.

Abstract

This research aims to studying the impact of assets lease decision instead of buying it on financial performance in industrial companies which listed in Amman stock exchange through the period from 2009-2013 .

The expression of financial lease decision takes lease indicater and also it takes place on financial performance with three indicators (liquidity ratio , profit ratio , risk ratio).

The relevant statistical tests found that :

The financial lease measured by lease indicator have statistical impact on companies liquidity measured by current ratio so the percentage of 62.2% from the actual financial performance alterations(liquidity)attribute to financial.

Key words: assets lease decision, financial performance , lease indicater, liquidity .

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في غياب أو قلة استخدام الأساليب التمويلية غير التقليدية (التاجير التمويلي أنموذجاً) والتي يُمكن للشركات الصناعية الاردنية اللجوء إليها، حيث تسعى الشركات بشكل عام إلى تعظيم أرباحها وخفض مخاطرها من خلال المبادلة بين قرارات التمويل وقرارات الاستثمار فقد تحتاج الشركات إلى تمويل بعض مشروعاتها في وقت لا تتوافر فيه السيولة ومن هنا قد يكون قرار استئجار الأصل بدلاً من تملكه هو الحل لتحسين الأداء المالي لهذه الشركات.

على الرغم من أهمية الإيجار التمويلي في عمل الشركات الصناعية إلا أن معظم الشركات الصناعية لا تلجأ إلى الاستئجار التمويلي في عملياتها، من هنا فإن مشكلة البحث تحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

١. ما تأثير التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية ؟
٢. ما تأثير التأجير التمويلي على تحقيق الأرباح للشركات الصناعية الأردنية؟
٣. ما تأثير التأجير التمويلي على المخاطر التي تتعرض لها الشركات الصناعية الأردنية؟

فرضيات البحث:

بعد الاطلاع على مشكلة البحث فقد تم صياغة الفرضيات الآتية :

الفرضية الأولى:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقرارت التأجير التمويلي على سيولة الشركات الصناعية الأردنية التي تمارس نشاط الاستئجار التمويلي.

الفرضية الثانية:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقرارت التأجير التمويلي على ربحية الشركات الصناعية الأردنية التي تمارس نشاط الاستئجار التمويلي.

الفرضية الثالثة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقرارت التأجير التمويلي على مخاطرة الشركات الصناعية الأردنية التي تمارس نشاط الاستئجار التمويلي.

الدراسات السابقة:

دراسة: وائل قرطام عام (١٩٩١)[١].

وقد تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة معرفة تأثير قرار شراء الأصول الرأسمالية على درجة المخاطرة المالية ومعرفة كذلك تأثير استئجار الأصول الرأسمالية على درجة المخاطرة المالية وذلك من أجل المقارنة ثم اختيار البديل المناسب.

هدفت هذه الدراسة إلى وضع منهج متوازن لاتخاذ قرار الشراء أو الاستئجار، بحيث يكون قابلاً للتطبيق في الواقع العملي وذلك للوصول بالمنشأة في ظل ظروف معينة إلى البديل المناسب لها في كل موقف على حده، وكذلك قياس أثر هذا القرار على درجة المخاطرة المالية التي تتعرض لها المنشأة.

كما هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى الاختلاف بين النماذج النظرية والممارسة الفعلية لعملية اتخاذ قرار الشراء أو الاستئجار.

(١) وائل عبد الرزاق قرطام، «**اتخاذ قرار شراء أو استئجار الأصول الرأسمالية وأثره على درجة المخاطرة المالية**»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، ١٩٩١م.

وقد انبثق عن هذه الدراسة عدد من الفرضيات لعل أهمها:

- لا يوجد أثر ما بين اتخاذ قرار شراء الأصل بدلاً من استئجاره على درجة المخاطرة المالية لقطاع النقل .
- لا تتأثر التدفقات النقدية ما بين اتخاذ قرار شراء الأصل بدلاً من استئجاره.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها:

* إن لقطاع النقل حرية كبيرة في الاختيار بين الشراء أو الاستئجار، وبالتالي فإن قرار الشراء أو الاستئجار هو قرار تمويلي من الدرجة الأولى، حيث تقوم الشركة بالمقارنة بين الاستئجار أو الشراء.

* إن هناك العديد من الاعتبارات التي لا تأخذها الشركة في حسبانها عند اتخاذ قرار الشراء والاستئجار مثل طبيعة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الخاصة بالقرار، حيث تفترض الشركة أن جميع التدفقات النقدية الخاصة بالشراء أو الاستئجار متشابهة.

* إن عملية تقييم الآثار المالية لسياسة الشراء أو الاستئجار تعاني من قصور شديد من حيث كونها تعتمد أساساً على بعض المؤشرات المالية التي قد تكون مضللة في بعض الأحيان مثل نسبة التداول والتي لا يمكن الاعتماد عليها نظراً لكونها تستند إلى التكلفة التاريخية.

دراسة: مؤيد الفضل عام (١٩٩١)[١].

وقد تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى استخدام عقود الاستئجار التمويلي في رفع معدل العائد على الاستثمار بالإضافة إلى أهمية استخدام القيمة الحالية لوحدة النقد بدلاً من القيمة الاسمية .

هدفت هذه الدراسة إلى وضع جملة من المقترحات والتوصيات من واقع التطبيق في المنطقة العربية حول الدور الذي تلعبه عقود إيجار الموجودات في تمويل المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى لفت انتباه إدارات المنشآت الاقتصادية في أقطار الوطن العربي وخصوصاً تلك التي تعاني من نقص في رأس المال بالعملة الصعبة، إلى أهمية استخدام مثل هذه العقود في تمويل مشروعاتها والحصول على ما تحتاجه من الموجودات الثابتة اللازمة للبدء أو الاستمرار في ممارسة نشاطها الاقتصادي.

جاءت هذه الدراسة نظرية بحتة، فقد اتبع الباحث المنهج الوصفي بالإضافة إلى استخدام البيانات الرقمية الافتراضية لتوضيح أثر الدخول بمثل هذه العقود في ربحية كل من المؤجر والمستأجر على حد سواء.

أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

١- يؤدي استخدام عقود الإيجار ولا سيما التمويلية منها بشكل خاص إلى رفع معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حق الملكية لكل من المؤجر والمستأجر وذلك بفعل الرفع المالي الناشيء عنها.

(١) مؤيد محمد الفضل، «القياس المحاسبي لعقود إيجار الموجودات الثابتة وأثره في ربحية المتعاقدين» المجلة العربية للإدارة، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، المنظمة العربية الإدارية، القاهرة، ١٩٩١، ص ص ١١٣-١٣٢.

٢- تتطلب وظيفة القياس في محاسبة عقود الإيجار استخدام القيمة الحالية لوحدة النقد بدلاً من قيمتها الاسمية.

٣- اعتماد العمر الاقتصادي للأصل، لأغراض تحديد قسط الاندثار سنوياً إذا توفر في العقد ما يشير إلى انتقال ملكية الموجود في نهاية مدة العقد إلى المستأجر أو تضمن على سعر شراء تفضيلي، أما إذا لم يتوفر في شروط العقد ما يؤكد انتقال ملكية الأصل إلى المستأجر ولا يتضمن على سعر شراء تفضيلي فإن اندثاره يجب أن يتم طبقاً لمدة العقد، وأياً كانت المدة الواجب استعمالها في قياس الاندثارات فإن المنافع والخدمات توزع وفقاً للطريقة التي يتبعها المستأجر فيما إذا اختلفت عن الطريقة المتبعة من قبل المؤجر.

دراسة: فؤاد المليجي عام (١٩٩٣)[١].

تمثلت مشكلة الدراسة في إمكانية القياس المحاسبي لعقود الاستئجار التمويلي على الربحية لكل من المؤجر والمستأجر في صناعة السفن .

هدفت هذه الدراسة إلى توجيه الاهتمام نحو الدور الذي تلعبه عقود الاستئجار في مجال النقل البحري والتي تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية وذلك بهدف تكثيف الجهود من أجل الوصول إلى مقترحات وتوصيات يمكن الاسترشاد بها في مجال صناعة النقل البحري في الوطن العربي وخصوصاً بالنسبة للبلاد التي يعاني من نقص في رأس المال بالعملات الأجنبية.

(١) فؤاد السيد المليجي، «أثر القياس المحاسبي لعقود الاستئجار طويلة الأجل في صناعة السفن على ربحية المالك والمستأجر»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد ٣٠، العدد الأول، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٤٩-٨٥.

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الدراسة الميدانية (التطبيقية) حيث أجريت هذه الدراسة في مجال النقل البحري المصري.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن عقود الاستئجار طويلة الأجل تؤثر في زيادة معدل العائد على الاستئجار وعلى حقوق الملكية لكل من المستأجر والمالك وذلك في ظل توافر الإمكانيات المالية والإدارية والتنظيمية لكل منها، والقيام بعمليات التقييم بإحدى الطرق التي تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود باعتبار أن الإنفاق الاستثماري في صناعة النقل البحري يتسم بطول الفترة الزمنية التي لا يمكن تجاهل أثرها، وبالتالي فإنه من الأفضل للمستأجر استئجار وسيلة النقل عوضاً عن شرائها.

دراسة: سمير الرمحي عام (١٩٩٥)[١].

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى تطبيق محاسبة العقود الايجارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى توضيح الجوانب المتعلقة بالعقود الإيجارية وذلك من خلال توضيح مفهوم العقود الإيجارية ومعرفة القواعد المحاسبية الموضوعة من أجل إثبات علميات العقود الايجارية، كذلك إبراز أهمية العقود الايجارية ومحاسبتها في مساعدة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على تحقيق الأهداف الموجودة من قيامها والتعرف على طبيعة العقود المستخدمة في هذه الشركات.

(١) سمير بشير الرمحي، محاسبة العقود الإيجارية ومدى تطبيقها في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية ادارة الأعمال، ١٩٩٥.

وهدفت الدراسة أيضاً إلى التعرف على بدائل التمويل المتاحة للمدير الأردني وكيفية المقارنة بين هذه البدائل عند اتخاذه للقرار التمويلي.

أجريت هذه الدراسة على عينة شملت ٤٦ شركة صناعية مساهمة، وخلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد استخدام للعقود الإيجارية ومحاسبتها في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية وسبب ذلك يعود إلى عدم وجود وعي لدى القائمين عليها لمزايا العقود الإيجارية.

دراسة: سعيد لبدة عام (١٩٩٥)[١].

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مظاهر عدم كمال سوق رأس المال المصري والحافز على التأجير التمويلي. وهدفت الدراسة إلى اختبار ودراسة تأثير سمات السوق غير الكامل على الحافز للتأجير التمويلي. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

١. إن الشركات التي تواجه تكاليف عالية للحصول على القروض تعتبر أكثر الشركات تحفيزاً على استخدام التأجير التمويلي طبقاً لمعيار قيمة المنشأة.
٢. إن الشركات صغيرة الحجم تعتبر أكثر تحفيزاً على استخدام التأجير التمويلي مقارنة بالشركات كبيرة الحجم طبقاً لمعيار قيمة الشركة.

(١) سعيد محمد لبدة، «مظاهر عدم كمال سوق رأس المال المصري والحافز على التأجير التمويلي»، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ١٧٠٣-١٧٢٩.

دراسة: عمار شاهين عام (١٩٩٧)[١].

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى الاعتماد على الاستئجار كأسلوب تمويلي في قطاع المقاولات والإنشاءات في الأردن.

وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز مزايا الاستئجار الرأسمالي وتوضيح مفهومه بالشكل الصحيح، والتعريف بالاستئجار كأسلوب من أساليب تمويل الموجودات الثابتة من حيث أنواعه وصفاته، وتطوير أسس اتخاذ القرار المناسب في التمويل عن طريق الاستئجار في الأردن من خلال التعريف به ومقارنته ببدائل التمويل الأخرى، والتعرف على الأسباب التي تجعل متخذي القرار في قطاع المقاولات والإنشاءات في الأردن يقبلون على (أو يحجمون عن) استعمال الاستئجار كأسلوب تمويلي.

وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع الاستبانة على كل من الشركات المستأجرة والمتمثلة في شركات مقاولات الأبنية والطرق، والشركات المؤجرة والمتمثلة في البنوك التجارية وشركات تأجير الآليات.

أما أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فكانت:

- إن أصحاب القرار في شركات المقاولات والإنشاءات في الأردن يرغبون في تطبيق نظام الاستئجار في شركاتهم.
- إن الاستئجار يساعد الشركات على تحديث أصولها المستأجرة بصورة ميسرة متى رغبت بذلك مما يحقق لها مواكبة التطور التقني باستئجار الأحدث دائماً إضافة إلى خفض تكاليف التشغيل بسبب التحديث.

(١) عمار رافع شاهين، ١٩٩٧، الاستئجار كأسلوب تمويلي في قطاع المقاولات والإنشاءات في الأردن، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية إدارة الأعمال .

- إن الأنظمة والقوانين الأردنية ذات العلاقة بتصنيف المقاولين تشكل عقبة حقيقية أمام تطبيق نظام الاستئجار وأنها بحاجة إلى إدخال بعض التعديلات عليها في حال التوجه نحو تطبيق نظام الاستئجار.

دراسة: هيام حسن السيد (١٩٩٧)[١].

تمثلت مشكلة الدراسة في إمكانية تطبيق الاستئجار التمويلي عملياً لتحقيق أقل كلفة ممكنة عند درجة مخاطرة مالية مقبولة وذلك بالتطبيق على شركة مصر للطيران.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد منهج متوازن لاتخاذ المنشأة لقرار الاستئجار التمويلي بحيث يكون قابل للتطبيق في الواقع العملي وذلك للوصول بالمنشأة موضع التطبيق في ظل ظروف معينة إلى أفضل البدائل التمويلية لها وتكوين محفظة تمويلية مثلى يتحقق من خلالها أقل تكلفة ممكنة في ظل درجة مخاطرة مالية مقبولة.

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال إجراء التحليل المالي والإحصائي لبيانات شركة مصر للطيران للتعرف على أثر قرار الاستئجار التمويلي على محددات قيمة المنشأة.

(١) هيام حسن السيد، «أثر قرار الاستئجار كبديل للإقتراض على محددات قيمة المنشأة بالتطبيق على شركة مصر للطيران» رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ١٩٩٧م.

أما عن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فكانت:

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين درجة مخاطر الأعمال بالمنشأة موضع التطبيق وبين قرار الاستئجار التمويلي.
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين درجة المخاطرة المالية للمنشأة موضع التطبيق وبين قرار الاستئجار التمويلي.

دراسة : محمد جلال السيد عام (١٩٩٨)[١].

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في إمكانية ترشيد المعالجات المحاسبية للتأجير التمويلي لكل من المؤجر والمستأجر في ضوء المعايير المحاسبية المختلفة والإفصاح عنها .

وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة أنواع وأنماط عمليات التأجير المختلفة، مع التركيز على التأجير التمويلي، وترشيد المعالجات المحاسبية لعمليات التأجير لدى كل من المؤجر والمستأجر، في ضوء القواعد والمعايير المحاسبية المختلفة (الدولية والأمريكية والكندية والمصرية) وأهمية وكيفية الإفصاح في هذا الصدد،بالإضافة إلى تقييم القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ في شأن التأجير التمويلي وإيضاح المتطلبات المحاسبية اللازمة للتطبيق، وإقرار الضوابط الموضوعية للإعفاءات الضريبية.

(١) محمد جلال السيد، «ترشيد معالجات التأجير التمويلي باستخدام المعلومات المحاسبية»، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد الأول، جامعة عين شمس، كلية التجارة ، ١٩٩٨، ص ص ٥١٣ – ٥٥٥.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- إن الوحدات الاقتصادية تحتاج إلى التأجير التمويلي ـ كأسلوب معاصر ـ في اقتناء الأصول ذات التقنية المتقدمة والتكلفة العالية، وذلك للتغلب على الصعوبات التي تصاحب المصادر التقليدية للتمويل.
- إن مزايا التأجير التمويلي متعددة سواء بالنسبة للمستأجر أو المؤجر أو للاقتصاد القومي الأمر الذي يؤازر جهود الدولة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إن المعالجات المحاسبية لعمليات التأجير التمويلي والإفصاح عنها تتطلب الترشيد بما يحقق المعالجة المتكاملة لدى كلا من المستأجرين والمؤجر وفي ضوء القواعد والمعايير المحاسبية المختلفة (الدولية والأمريكية والكندية والمصرية).

دراسة: محمود صبح عام (١٩٩٩)[١].

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة آراء الأكاديميين والممارسين العمليين في قضايا التأجير التمويلي، وما إذا كان هناك اتفاق أو اختلاف بين المنظرين الأكاديميين والممارسين العمليين فيما يتعلق باستخدام التأجير التمويلي كأداة تمويلية.

وهدفت هذه الدراسة إلى: معرفة آراء المنظرين الأكاديميين في قضايا استخدام الاستئجار التمويلي للأصول، ومعرفة آراء الممارسين العمليين في قضايا استخدام الاستئجار التمويلي للأصول، بالإضافة إلى توضيح فيما إذا كان هناك اتفاق

(١) محمود صبح، «قضايا الاستئجار التمويلي بين المنظرين الأكاديميين والممارسين العمليين» المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جامعة عين شمس، كلية الاقتصاد، ١٩٩٩ م، ص ص ٣٩٨-٤٤٨.

أم اختلاف بين المنظرين الأكاديميين وبين الممارسين العمليين بالنسبة لقضايا استخدام الاستئجار التمويلي للأصول.

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي عن طريق توزيع الاستبانة على عينة شملت ١٠٠ شركة قامت بالاستئجار.

أما أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فكانت:

- ضألة نسبة الأصول التي يتم الحصول عليها من خلال عمليات التأجير التمويلي.
- يرى ٦٢٪ من الممارسين العمليين إن العلاقة بين الديون والاستئجار التمويلي هي علاقة بدائل، في حين أن ٣٢٪ منهم يرون أن كل منهم يكمل الآخر.
- يرى ٥٤٪ من الممارسين العمليين إن أهم سبب للاستئجار التمويلي للأصول هو تجنب مخاطر التقادم، في حين يرى ٤٤٪ منهم من أن السبب التالي في الأهمية لاستخدام هذا المصدر التمويلي أنه يقدم تمويلاً من خارج الميزانية.

دراسة نضال العربيد عام (٢٠٠٠)[١].

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى تطبيق البنوك التجارية السورية التأجير التمويلي كأسلوب استثماري من جهة البنوك وكأسلوب تمويلي من جهة الشركات المستأجرة لهذه الأصول .

(١) نضال العربيد، «التوجيه المحاسبي للتأجير التمويلي في البنوك التجارية السورية»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ١٦، العدد الأول، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٠م، ص ص ١١٥-١٤٥.

وهدفت هذه الدراسة إلى: دراسة محاسبية لوجه جديد من أوجه توظيف الأموال واستثمارها في البنوك التجارية السورية وهو التأجير التمويلي، وإلقاء الضوء على المشكلات المحاسبية المرتبطة بهذا النوع من العقود عن طريق عرض وتحليل الدراسة المحاسبية الأخيرة التي صدرت عن **(FASB)** برقم /١٣/ وإمكانية الاستفادة منها لتقديم شكل مقترح للمعالجة المحاسبية المتعلقة بهذا النشاط في البنوك التجارية السورية.

وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي بيان أهمية نشاط التأجير التمويلي بالنسبة للمصارف التجارية السورية، كما بينت الدراسة ضعف سياسة المصارف التجارية السورية في توظيف أموالها والتي قادت بالضرورة إلى حدوث خلل في تحقيق التوازن بين عنصري السيولة والربحية أدى إلى انخفاض أكيد في معدلات الربحية في هذه المصارف ويرجع السبب في ذلك إلى قلة القوانين الصادرة التي تحكم سياسات توظيف الأموال.

دراسة: محمد خليفة عام (٢٠٠١) [١].

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في كيفية المعالجة المحاسبية والضريبية للعقود طويلة الأجل التي تم استئجارها من خلال عق التأجير التمويلي .

(١) محمد عبد العزيز خليفة، «المعالجة المحاسبية والضريبية لعقود التأجير التمويلي» المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جامعة عين شمس، كلية التجارة ، ٢٠٠١ م، ص ص ٢١١-٢٢٥.

وهدفت هذه الدراسة إلى: بيان المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى دراسة مدى سريان الضريبة العامة على المبيعات على عقود التأجير التمويلي طبقاً للمفهوم الوارد بالمعايير الدولية.

أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة وهي: أن عقود التأجير التمويلي طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي يقترح إخضاعها للضريبة العامة على المبيعات عند إبرام عقد التأجير التمويلي طالما أن الأصل المؤجر سلعة صناعية خاضعة للضريبة، وكان المستأجر من غير الجهات المعفاة طبقاً لقانون ضريبة المبيعات.

ومن خلال إطلاع الباحث على هذه الدراسة تم معرفة كيفية إجراء المعالجة المحاسبية والضريبية لعقود الاستئجار التمويلي في دفاتر كل من المؤجر والمستأجر، بالإضافة إلى معرفة الميزة الضريبية الناشئة عن استخدام عقود الاستئجار التمويلي.

دراسة: علي أبو الفتح شتا عام (٢٠٠١)[١].

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في بيانها لمدى مشروعية عقد التأجير التمويلي من ناحية شرعية وبيان الحكم الشرعي في هذا النوع من العقود .

وهدفت هذه الدراسة إلى: التعرف على مدى مشروعية عقود الإجارة المنتهية بالتمليك وتكيفها فقهياً في إطار الدراسة والتحليل الموجز لخلاصة الآراء والأحكام الفقهية للمجاميع والهيئات الفقهية وآراء الفقهاء.واستنباط أسس القياس والإثبات المحاسبي للعمليات المرتبطة بعقود الإدارة المنتهية بالتمليك التي تجريها المصارف

(١) علي أبو الفتح شتا، «المحاسبة عن عقود الإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية من منظور إسلامي محسابي» مجلة الدراسات المالية التجارية، العدد الأول، جامعة القاهرة، ٢٠٠١ م، ص ص ٣١-١٠٠.

الإسلامية- سواء أكان المصرف مؤجرا أم مستأجراً- والمشكلات المحاسبية لتلك العقود وبيان سبل معالجتها من منظور إسلامي محاسبي. وبيان متطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بعقود الإجارة المنتهية بالتمليك وتحديد المعلومات الواجب عرضها في صلب القوائم المالية وتلك الواجب الإفصاح عنها في الإيضاحات حول القوائم المالية لكل من المؤجر والمستأجر.

وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال إجراء دراسة تحليلية للمشكلات المحاسبية المتعلقة بهذه العمليات:

- إن العديد من الفقهاء المعاصرين يرون جواز عقد الإجارة المنتهية بالتمليك ـ للعديد من المبررات ـ ويكيف فقهياً على أنه في بدايته عقد إجارة ـ ترتب عليه كافة أحكام وآثار هذا العقد المقرر شرعاً ـ مع وعد من المالك المؤجر بتمليك الأصل للمستأجر سواء تم التمليك عن طريق البيع بثمن رمزي أو غير رمزي أو ببقية الأقساط أو البيع التدريجي أو عن طريق الهبة.
- يعتبر المعيار الأمريكي أكثر المحاولات التي استهدفت إرساء أسس المحاسبة عن عقود الإجارة التمويلية (المنتهية بالتمليك) شمولاً لاستناده إلى إطار نظري متكامل.

دراسة: Holmes عام (١٩٩١)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في المفاضلة ما بين عقود شراء الأصل الرأسمالي بدلاً من استئجاره .

(1) Holmes B.J.Lease- Buy Decision Analysis. International Journal of Purchasing And Materials Management, October, 1991,pp. 35-40.

وهدفت هذه الدراسة إلى بيان مزايا الاستئجار التمويلي كبديل للشراء لحيازة الأصول الرأسمالية وقد أوضحت الدراسة أيضاً أنه في حالة اتخاذ المنشأة لقرار الاستئجار التمويلي للأصول غالباً ما تستخدم معدل خصم يعادل تكلفة الفرصة البديلة وهو معدل الفائدة على القروض وذلك لخصم التدفقات النقدية المرتبطة بالبديل، كما بينت الدراسة أنه عند تقييم قرار الاستئجار التمويلي أو الشراء من خلال الاقتراض غالباً ما تظهر التدفقات النقدية بصورة سالباً في السنوات الأولى وبالتالي فإن القرار الأمثل هو القرار الذي يخفض التكاليف كما أنه غالباً ما تستخدم طريقة صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي لاتخاذ البديل المناسب.

دراسة: Branson عام (١٩٩٥)[1].

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في محاولتها للإجابة على تساؤل وهو هل التأجير التمويلي مكمل للاقتراض أم بديل عنه .

وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كان التأجير التمويلي باعتباره مصدراً من مصادر التمويل يعتبر بديلاً للاقتراض أم مكملاً له، وقد جاءت هذه الدراسة استكمالاً لدراسة آنج وبيترسون تحت عنوان عقدة التأجير عام ١٩٨٤م.

كما أوضحت هذه الدراسة عدداً من البحوث التي تناولت موضوع التأجير التمويلي وقد بين الباحث سبب استكماله لما بدأ به كان من آنج وبيترسون وهو قلة أو عدم توافر المعلومات والبيانات اللازمة في ذلك الوقت.

(1) Branson, Bruse C. "An Empirical reexamination of the leasing puzzle". Quarterly Journal Of Business and Economics, vol.34, Issue 3, Summer 95, pp3-16.

وقد توصل الباحث إلى أن التأجير التمويلي بعد مكملاً للاقتراض ولي بديلاً عنه، كما لاحظ أن هناك توجهاً كبيراً من قبل الشركات نحو استخدام التأجير التمويلي خلال فترة الدراسة.

دراسة: Moyer and Krishnan عام (١٩٩٥)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى استخدام التأجير التمويلي كمصدر من مصادر التمويل الأقل كلفة في مجال محطات الكهرباء.

وركزت هذه الدراسة على أهمية التأجير التمويلي في مجال محطات الكهرباء، حيث أشار الباحث إلى أن العقود الإيجارية تعد ظاهرة جديدة نسبياً في هذا المجال، كما دعت الدراسة المدراء الماليين ومتخذي القرارات على اتخاذ التأجير التمويلي أحد المصادر التمويلية ضمن الهيكل المالي، كما اهتمت ببيان الأسباب الجوهرية التي تدعو إلى استخدام عقود التأجير التمويلية كأحد مصدر التمويل.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات لجأت إلى استخدام التأجير التمويلي بشكل كبير وملحوظ خلال الأعوام ١٩٨٥م- ١٩٨٧م. كما بينت الدراسة أسباب لجوء هذه الشركات إلى استخدام التأجير التمويلي وهو أن أغلب هذه الشركات التي استخدمت هذا المصدر من المصادر التمويلية هي ضعيفة مالياً وكذلك لغرض الاستفادة من الوفورات الضريبية.

(1) Moyer, R. Charles And Krishnan, V.Sivarama, "Sale and Leaseback transactions: The case fo electric utilities". Quarterly Journal of Business and Economics, Vol.34 Issue 4, Autumn 95, pp.14-46.

دراسة: Ross and Stephen عام (٢٠٠١)[1].

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في أهمية وجود قانون أو تشريع يحدد التأجير التمويلي كمصدر من مصادر تمويل الشركات .

وقد تناولت هذه الدراسة إبراز أهمية التأجير التمويلي كأحد مصادر التمويل ودوره في دعم القطاعات الاقتصادية بتوفيره لكافة الأصول التي تحتاج إليها المنشآت، كما أشار الباحث إلى أن التأجير التمويلي كان قد ظهر في الصين من القدم وتطور في عصر الثمانينات والتسعينات.

إلا أنه لم يكن هناك قانون أو تشريع يحمي هذا المصدر ويحدد قواعده وأسسه وضوابطه، إلى أن قامت الحكومة المركزية في الصين بوضع القواعد الأساسية والمقاييس الإدارية على شركات التأجير المالية وإصدارها لقانون التأجير التمويلي عام ١٩٩٩م.

وقد أجاز هذا القانون الحق بإنشاء شركات تأجير مالية متخصصة في الصين وقد بلغ عددها ٤٢ شركة تأجير تمويلي مشتركة (أجنبية وصينية) ، و١٥ شركة تأجير تمويلي محلية.

هذا بالإضافة إلى قيام المشرع بذكر كل ما يتعلق بعقود التأجير التمويلية من أنواعها ومزاياها وشروطها وطرق معالجتها والإفصاح عنها ضمن هذا القانون.

(1) Rosss Lester And Hsu, C. Stephen: "The Leasing Industry's legal environment Improves", China Business Review; Vol.28 Issue 1, JAN/FEB 2001, pp4-48.

دراسة: Baker عام (٢٠٠٣)[١].

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في كيفية اتخاذ المدير المالي القرار بخصوص تملك الأصل أم استئجاره وذلك بالتطبيق على قطاع المدارس ومصانع السيارات في نيوزلنده .

أوضحت هذه الدراسة أهمية الاستئجار التمويلي كوسيلة لحيازة خدمات الأصول، بالإضافة إلى إبراز الدور الذي تلعبه عقود الاستئجار في مجال النقل البري والتي تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية في نيوزيلندا، حيث تعد صناعة التأجير التمويلي حديثة الاستخدام في هذا المجال. كما ركزت الدراسة على كيفية قرارات الاستئجار أو التملك عن طريق مصادر التمويل الأخرى وذلك بالرجوع إلى سعر الفائدة المنافسة واختيار البديل الذي يحقق أقل سعر فائدة ممكنة والذي غالباً ما يكون بديل التأجير التمويلي. وما يحققه المستأجر من مزايا عديدة جراء استخدامه لهذه العقود.

أجريت هذه الدراسة على العديد من الشركات والمدارس وكافة الجهات التي تستخدم وسائل النقل في أعمالها، حيث لاحظ الباحث من خلال مقابلاته التي أجراها مع المختصين في هذا المجال أن هناك إقبال متزايد نحو استخدام التأجير التمويلي ضمن الهيكل المالي لهذه الشركات والمؤسسات.

كما أجريت هذه الدراسة على أحد أكبر مصانع بيع السيارات في نيوزيلندا، حيث لاحظ الباحث أن هذا المصنع قام ببيع ٨٠٠٠٠ سيارة منها ٣٥٪ - ٤٠٪ من هذه السيارات تم بيعها عن طريق التأجير التمويلي.

(1) Baker, Glenn, Geared Up. "New Zealand Managemnt". Vol.50. Issue 5, Jun 2003, p4-69.

وبذلك أصبحت صناعة تأجير العربات والسيارات واسعة الانتشار في نيوزيلندا.

ومن خلال الاطلاع على هذه الدراسة تم معرفة مزايا استخدام الاستئجار التمويلي والتي منها تحقيق وفورات ضريبية والاستفادة من عمليات الصيانة الدورية للأصول المستأجرة.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

متغيرات الدراسة.

تتناول هذه الدراسة (الاستئجار التمويلي) كمتغير مستقل وتم التعبير عن الاستئجار التمويلي من أجل عملية قياسة بشكل كمي بالمعادلة التالية:

$$\text{مؤشر الاستئجار} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

أما المتغير التابع في هذه الدراسة فهو (الأداء المالي) وتم التعبير عنه بثلاثة مؤشرات أساسية هي: (السيولة، الربحية، المخاطرة).

أما **السيولة** فيعبر عنها من خلال نسبة التداول = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

أما **الربحية** فتم التعبير عنها من خلال

معدل العائد على الأصول الثابتة **ROA**= $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الأصول الثابتة}}$

أما **المخاطرة** فتم التعبير عنها من خلال الانحراف المعياري للمبيعات.

اختبار الاعتيادية: Normality Test

تم إجراء اختبار الاعتيادية للحكم على مدى مطابقة التوزيع الاحتمالي لمتغيرات الدراسة (مؤشر الاستئجار، نسبة التداول ، معدل العائد على الأصول الثابتة، الانحراف المعياري للمبيعات)، وذلك باستخدام اختبار كولوموغروف سمرنوف **[Klomogrov - smirnov Fit – test (K-S test]**.

وقد دلت نتائج هذا الاختبار على أن جميع بيانات متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وذلك كما هو موضح بالجدول (١)، وعليه سوف يتم الاعتماد على الاختبارات الإحصائية العلمية **Parametric test** لاختبار فرضيات هذه الدراسة.

جدول رقم (١)

اختبار التوزيع الطبيعي (K-S)test لمتغيرات الدراسة

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	K-S	مستوى الأهمية
١ـ مؤشر الاستئجار	٠,٤٢٧٤	٠,٣٥٠٥	٠,٠٤٣	٠,٠٥
٢ـ نسبة التداول	٣,٧١٣	٣,٠٢٧	٠,٠٢٢٩	٠,٠٥
٣ـ معدل العائد على الأصول	٠,٣٠٨	٠,١١٥	٠,٠٢٢	٠,٠٥
٤ـ الانحراف المعياري للمبيعات	٣٤٠٩٣٦٨,٧٤	٧٨٧٤٦٦١,١٥	٠,٠٠٧	٠,٠٥

اختبار الفرضيات:

يمكن وصف العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال نماذج الانحدار. وقد تم استخدام نموذج انحدار (أسي) وذلك كون العلاقة بين متغيرات الدراسة لا يمكن تفسيرها من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط، حيث أنه وبعد إجراء الانحدار الخطي البسيط تبين أن معامل التفسير منخفض وعليه فإن يمكن تفسير تلك العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال معادلات من الدرجة الثالثة **(Cubic)**.

١ – اختبار الفرضية الأولى.

Ho1: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين قرارات التأجير التمويلي وسيولة الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة للأوراق المالية والتي تمارس نشاط الاستئجار التمويلي.

لدى إجراء اختبار أثر قرار التأجير التمويلي ممثلاً

[بمؤشر الاستئجار = الأصول الثابتة] وسيولة الشركات ممثلاً

إجمالي الأصول

(بنسبة التداول)، تبين أن هذا الأثر يمكن وصفه من خلال نموذج انحدار من الدرجة الثالثة (أسي) وذلك حسب المعادلة التالية:

$$Y= a+b_1x_1+b_2x_1^2+b_3x1^3$$

$$Y= 5,0016+ ^-2,2402x_1+^-12,775x_1^2+10,475x_1^3$$

حيث إن:

Y = المتغير التابع = نسبة التداول

X_1 = المتغير المستقل = مؤشر الاستئجار

R^2 = ٠,٦٢٦

R = ٠,٧٩١

ويشير النموذج إلى أن العلاقة بين المتغير التابع (نسبة التداول) والمتغير المستقل (مؤشر الاستئجار) ليست علاقة خطية بمعنى أن منحنى العلاقة يأخذ اتجاهاً صاعداً تارة واتجاهاً هابطاً تارةً أخرى وكما هو موضح بالشكل (١) أدناه.

شكل (١) العلاقة بين نسبة التداول ومؤشر الاستئجار

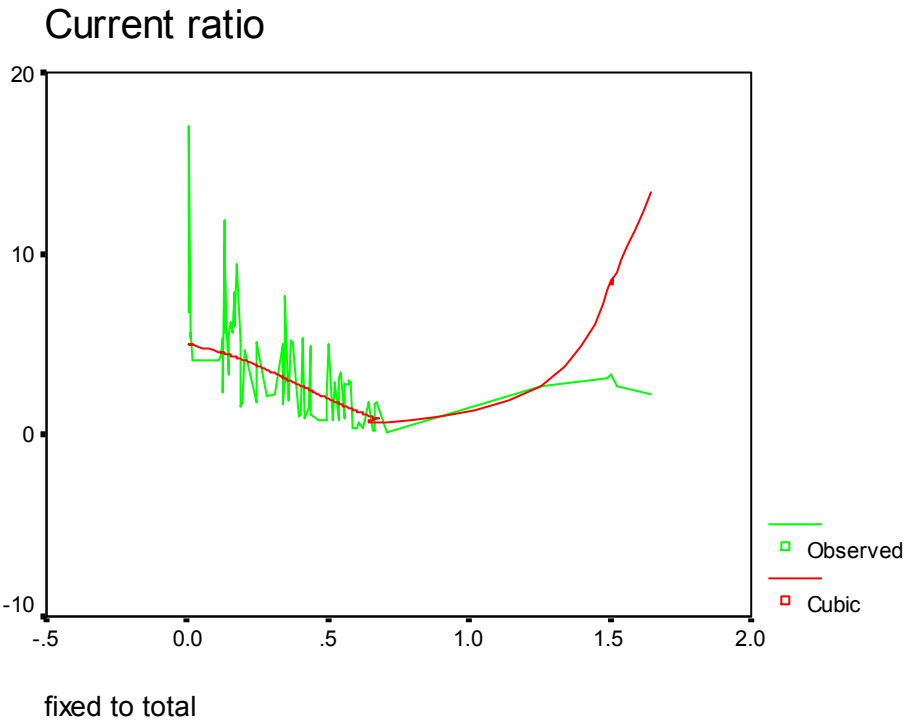

ولدى إجراء اختبار **F** لقياس مدى صلاحية النموذج لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع (نسبة التداول) والمتغير المستقل (مؤشر الاستئجار) تبين أن هذا النموذج يصلح لتمثيل العلاقة عند مستوى معنوية ٠,٠١٧ أي بدرجة ثقة ٩٨,٣٪ وهذا يدل أن النموذج صالح لتمثيل العلاقة المذكورة.

كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغ ٦٢,٦٪ أي أن مؤشر الاستئجار يفسر بحدود ٦٣٪ من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (نسبة التداول) وهي ذات دلالة

إحصائية، أما النسبة المتبقية ٣٧,٨٪ فهي تعود لعوامل أخرى بخلاف مؤشر الاستئجار.

وفيما يخص معامل الارتباط **R** بين المتغير التابع (نسبة التداول) والمتغير المستقل (مؤشر الاستئجار) نجد أن الارتباط = ٧٩,١٪ وذو دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة (**sig.t**) ٠,٠٠١ وهي أصغر من مستوى الدلالة ٠,٠٥، وبناءً على ما تقدم فإنه يمكن رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تقتضي بوجود أثر دال إحصائياً لمؤشر الاستئجار في نسبة التداول للشركات الصناعية التي تمارس نشاط الاستئجار التمويلي.

٢- اختبار الفرضية الثانية.

Ho2: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين قرارات التأجير التمويلي وربحية الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية والتي تمارس نشاط الاستئجار التمويلي.

لدى إجراء اختبار أثر قرار التأجير التمويلي ممثلاً [بمؤشر الاستئجار] وربحية الشركة ممثلة [بمعدل العائد على الأصول **ROA**] تبين أن هذا الأثر يمكن وصفه من خلال نموذج انحدار من الدرجة الثالثة (أسي) وذلك حسب المعادلة التالية:

$$Y=a+b_1x_1+b_2x_1^2+b_3x_1^3$$

$$Y=0,099+ 0,523x_1+^-2,094x_1^2+1,301x_1^3$$

حيث إن :

Y = المتغير التابع = معدل العائد على الأصول **ROA**

X_1= المتغير المستقل= مؤشر الاستئجار

R^2 = ٠,٤٦١

R = ٠,٦٧٩

ويشير النموذج إلى أن العلاقة بين المتغير التابع (معدل العائد على الأصول **ROA**) والمتغير المستقل (مؤشر الاستئجار) ليست علاقة خطية بمعنى أن منحنى العلاقة يأخذ اتجاهاً صاعداً تارةً واتجاهاً هابطاً تارةً أخرى، وكما هو موضح بالشكل (٢) أدناه:

شكل (٢) العلاقة بين مؤشر الاستئجار ومعدل العائد على الأصول **ROA**

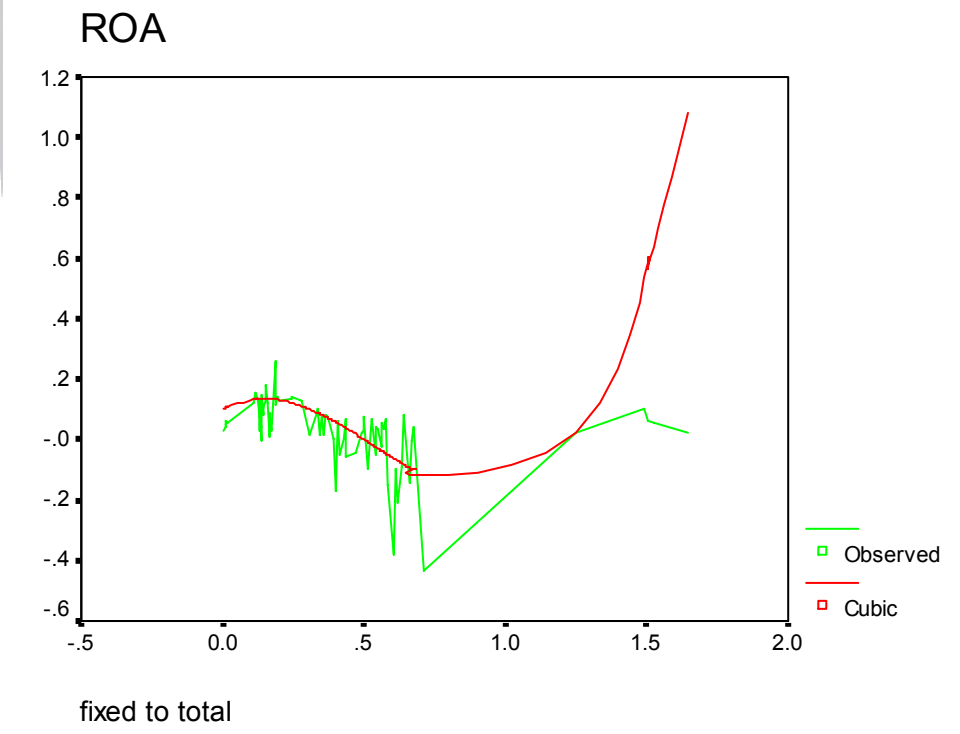

ولدى إجراء اختبار **F** لقياس مدى صلاحية النموذج لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) والمتغير المستقل (مؤشر الاستئجار) تبين أن هذا النموذج يصلح لتمثيل العلاقة عند مستوى معنوية ٠,٠١٩ أي بدرجة ثقة ٩٨,١٪ وهذا يدل أن النموذج صالح لتمثيل العلاقة المذكورة.

كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغ ٤٦,١٪ أي أن مؤشر الاستئجار يفسر ٤٦,١٪ من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) وهي ذات دلالة إحصائية، أما النسبة المتبقية ٦٣,٩٪ فهي تعود لعوامل أخرى بخلاف مؤشر الاستئجار.

وفيما يخص معامل الارتباط **R** بين المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) والمتغير المستقل (مؤشر الاستئجار) نجد أن معامل الارتباط **R**= ٦٧,٩٪ وهو ارتباط موجب وقوى إلى حد ما وذو دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة (**Sig.t**) ٠,٠٣٥ وهي أصغر من مستوى الدلالة ٠,٠٥، وبناءً على ما تقدم فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل بالفرضية البديلة والتي تقتضي بوجود أثر دال إحصائيالمؤشر الاستئجار في معدل العائد على الأصول للشركات الصناعية التي تمارس الاستئجار التمويلي.

٣- اختبار الفرضية الثالثة.

HO3: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين قرار التأجير التمويلي ومخاطرة الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية والتي تمارس نشاط الاستئجار التمويلي.

لدى إجراء اختبار أثر قرار التأجير التمويلي ممثلاً [بمؤشر الاستئجار] ومخاطرة الشركات ممثلاً [بالانحراف المعياري للمبيعات] تبين أن هذا الأثر يمكن وصفه من خلال نموذج انحدار من الدرجة الثالثة (أسي) وذلك حسب المعادلة التالية:

$$Y=a+b_1x_1+b_2x_1^2+b_3x_1^3$$

$$Y= {}^{-}4x10^6+7,\ 7x10^7x_1+{}^{-}2x10^8x^2+7,7x10^7x_1^3$$

حيث إن:

Y = المتغير التابع = الانحراف المعياري للمبيعات

$\mathbf{X_1}$ = المتغير المستقل= مؤشر الاستئجار

$\mathbf{R^2}$ = ٠,١٠٧

R = ٠,٣٢٧

ويشير النموذج إلى أن العلاقة بين المتغير التابع (الانحراف المعياري للمبيعات) والمتغير المستقل (مؤشر الاستئجار) ليست علاقة خطية بمعنى أن منحنى العلاقة يأخذ اتجاهاً هابطاً تارةً واتجاهاً صاعداً تارةً أخرى وكما هو موضح بالشكل (٣) أدناه:

شكل (٣) العلاقة بين مؤشر الاستئجار والانحراف المعياري للمبيعات

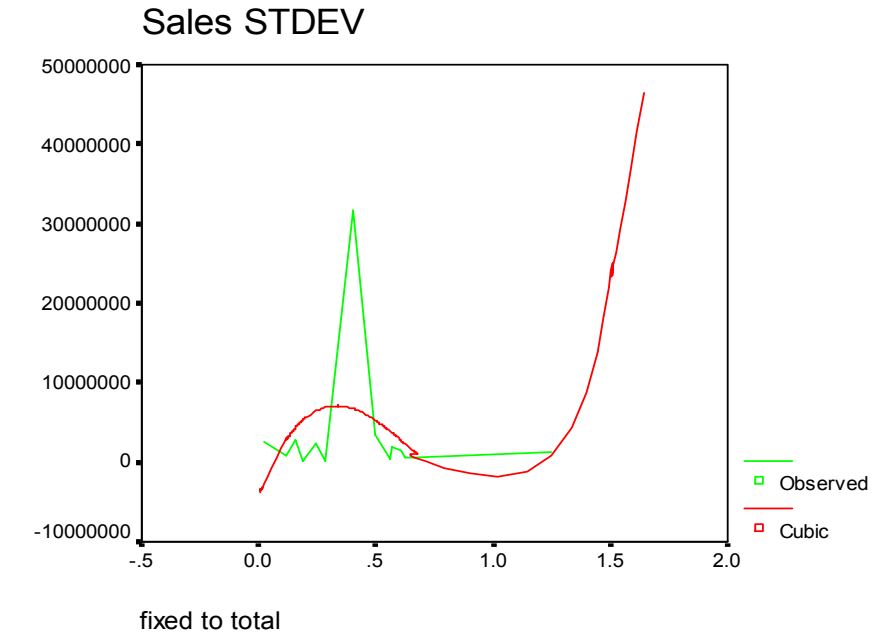

ولدى إجراء اختبار **F** لقياس مدى صلاحية النموذج لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع (الانحراف المعياري) والمتغير المستقل (مؤشر الاستئجار) تبين أن هذا النموذج **لا يصلح** لتمثيل العلاقة حيث بلغت قيمة **(sig.F)** ٠,٧٥٦ وهي بالطبع أكبر من مستوى الدلالة ٥٪ كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغ ١٠,٧٪ أي أن مؤشر الاستئجار يفسر ما نسبته ١٠,٧٪ من التغيرات الحاصلة في بيانات المتغير التابع (الانحراف المعياري للمبيعات) وأن النسبة المتبقية ٨٩,٣٪ تعود لعوامل أخرى بخلاف مؤشر الاستئجار لم يتضمنها النموذج المذكور.

وبناءً على ما تقدم فإننا نقبل بالفرضية العدمية مما يعنى أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين مؤشر الاستئجار ومخاطر الشركات مقاسة بالانحراف المعياري للمبيعات.

النتائج

من خلال التحليل الإحصائي الذي تم انجازه أمكن استخلاص النتائج الآتية:

١- أن الاستئجار التمويلي مقاساً بمؤشر الاستئجار له أثر ذو دلالة إحصائية على سيولة الشركات مقاسة بنسبة التداول، وأن ٦٢,٦٪ من التغيرات الحاصلة في الأداء المالي (السيولة) تُعزى للاستئجار التمويلي.

٢- إن الاستئجار التمويلي مقاساً بمؤشر الاستئجار له أثر ذو دلالة إحصائية على ربحية الشركات مقاسة بمعدل العائد على الأصول **ROA**، وأن ٤٦,١٪ من التغيرات الحاصلة في ربحية الشركات **(ROA)** تُعزى للاستئجار التمويلي.

٣- أن الاستئجار التمويلي مقاساً بمؤشر الاستئجار ليس له أثر ذو دلالة إحصائية على مخاطرة الشركات مقاسة بالانحراف المعياري للمبيعات ، وأن ١٠,٧٪ من التغيرات الحاصلة في مخاطرة الشركات (الانحراف المعياري للمبيعات) تُعزى للاستئجار التمويلي.

التوصيات.

بناءً على نتائج هذه الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

١- اقترح الباحث ثلاثة مؤشرات لقياس التأجير التمويلي هي (مؤشر الاستئجار، مؤشر معدل دوران إجمالي الأصول، مؤشر معدل دوران الأصول الثابتة) وذلك بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة، ويرى الباحث أنه يمكن إيجاد مؤشرات أخرى لتكون وكيلاً عن الاستئجار التمويلي كقسط الإيجار للأصل مثلاً.

٢- يوصي الباحث باستخدام مقاييس أخرى للعبر عن مخاطر الشركات مثل معامل بيتا لقياس المخاطر النظامية أو التغاير **(Covariance)**، أو حتى الانحراف المعياري للأرباح بدلاً من الانحراف المعياري للمبيعات.

٣- أجريت الدراسة على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣) ويوصي الباحث بإجراء هذه الدراسة على شركات أخرى أو قطاعات أخرى ولفترة مختلفة.

٤- على الشركات التي تستخدم الاستئجار التمويلي أن تقارن بين قسط الإيجار كمصروف وقسط الاهتلاك قبل الإقدام على استئجار الأصل.

٥- على الشركات التي تستخدم درجات عالية من الرفع المالي الاهتمام بوضع الخطط والبرامج الإنتاجية الرشيدة والتخلص من الأصول العاطلة عن العمل الإنتاجي من أجل تحقيق الربحية للشركة وخفض المخاطر المالية.

٦- أجرى الباحث هذه الدراسة باستخدام مؤشرات لتعبر عن المتغير المستقل (الاستئجار التمويلي) ومؤشرات أخرى لتعبر عن المتغير التابع (الأداء المالي)، ويوصي الباحث أن تجري هذه الدراسة على الشركات التي تمارس نشاط الاستئجار التمويلي عن طريق دراسة القوائم المالية قبل الاستئجار التمويلي وبعد الاستئجار التمويلي وأثر كل من الفترة السابقة للاستئجار والفترة اللاحقة للاستئجار على الأداء المالي **(event study)**.

٧- العمل على توسيع نطاق استخدام عقود الاستئجار التمويلي كنشاط بدلاً من شراء الأصل كوسيله من وسائل التمويل التي تتوافر فيها الكفاءة والمرونة.

قائمة المصادر والمراجع

١- قرطام، وائل عبد الرزاق (١٩٩١)، «اتخاذ قرار شراء أو استئجار الأصول الرأسمالية وأثره على درجة المخاطرة المالية»، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية التجارة.

٢- الفضل، مؤيد محمد (١٩٩١)، «القياس المحاسبي لعقود إيجار الموجودات الثابتة وأثره في ربحية المتعاقدين» المجلة العربية للإدارة ، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، المنظمة العربية الإدارية، القاهرة.

٣- المليجي، فؤاد السيد (١٩٩٣)، «أثر القياس المحاسبي لعقود الاستئجار طويلة الأجل في صناعة السفن على ربحية المالك والمستأجر»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد ٣٠، العدد الأول، جامعة القاهرة.

٤- الرمحي، سمير بشير (١٩٩٥)، محاسبة العقود الإيجارية ومدى تطبيقها في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية إدارة الأعمال.

٥- لبدة ، سعيد محمد (١٩٩٥)، «مظاهر عدم كمال سوق رأس المال المصري والحافز على التأجير التمويلي»، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٥م.

٦- شاهين، عمار رافع (١٩٩٧)، «الاستئجار كأسلوب تمويلي في قطاع المقاولات والإنشاءات في الأردن»، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية إدارة الأعمال.

٧- السيد ، هيام حسن (١٩٩٧)، «أثر قرار الاستئجار كبديل للإقتراض على محددات قيمة المنشأة بالتطبيق على شركة مصر للطيران» رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة.

٨- السيد ، محمد جلال (١٩٩٨)، «ترشيد معالجات التأجير التمويلي باستخدام المعلومات المحاسبية»، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد الأول، جامعة عين شمس، كلية التجارة.

٩- صبح ، محمود (١٩٩٩)، «قضايا الاستئجار التمويلي بين المنظرين الأكاديميين والممارسين العمليين» المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد الثالث، جامعة عين شمس، كلية الاقتصاد.

١٠- العربيد، نضال (٢٠٠٠)، «التوجيه المحاسبي للتأجير التمويلي في البنوك التجارية السورية»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ١٦، العدد الأول، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

١١- خليفة ، محمد عبد العزيز (٢٠٠١)، «المعالجة المحاسبية والضريبية لعقود التأجير التمويلي» المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جامعة عين شمس، كلية التجارة .

١٢- شتا، علي أبو الفتح (٢٠٠١)، «المحاسبة عن عقود الإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية من منظور إسلامي محسابي» مجلة الدراسات المالية التجارية، العدد الأول، جامعة القاهرة.

13-Baker, Glenn, Geared Up. "New Zealand Managemnt". Vol.50. Issue 5, Jun 2003.

14-Branson, Bruse C. "An Empirical reexamination of the leasing puzzle", Quarterly Journal Of Business And Economics, vol.34, Issue 3, Summer 95.

15-Holmes B. J. Lease- Buy Decision Analysis. International Journal of Purchasing And Materials Management, October, 1991.

16-Moyer, R. Charles And Krishnan, V.Sivarama, "Sale and Leaseback transactions: The case fo electric utilities". Quarterly Journal of Business and Economics, Vol.34 Issue 4, Autumn 95.

17-Rosss Lester And Hsu, C. Stephen: "The Leasing Industry's legal environment Improves", China Business Review; Vol.28 Issue 1, JAN/FEB 2001.